الأصل النحوي
توالي الأمثال اللفظية والمعنوية

الدكتورة / منيرة بنت محمود الحمد
قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب بالرياض

مقدمة :التفريق بين أصول النحو ، والأصل النحوي ، والقاعدة النحوية :

المقصود بأصول النحو :

أصول النحو هي الأسس والدعائم التي ارتكز عليها النحويون البصريون والكوفيون في وضعهم لقواعد النحو والصرف . وساروا عليها في إتمام البحث النحوي وطبعت منهجهم العلمي بطابع معيّن . وهذه الأصول هي : القياس بأركانه الأربعة ، والسماع ، والإجماع ، والاستحسان ، واستصحاب الحال [1] .

فمن المعروف أنّ كلاً من البصريين والكوفيين اعتمدوا هذه الأصول ، وكانت لهم فيها طرائقهم المختلفة ، وكان لكلّ دليل منها منزلته في ذاته ، وبالنسبة إلى غيره من الأدلة .

وأصول النحو هذه لن تكون مجالاً للبحث هنا ، وإنما ذكرتها للتفريق بينها وبين الأصل النحوي .

المقصود بالأصل النحوي :

الأصل النحوي هو القاعدة النحوية التي ترد في أكثر من موضوع من موضوعات النحو .

وهناك أصول نحوية كثيرة اعتمدها النحويون منها : أمن اللّبس ، فهو أصل نحوي معتمد عندهم ، ورد في موضوعات متفرقة في كتاب النحو أو الصرف ؛ كباب الفاعل ، وباب التعدي واللزوم ، وباب نائب الفاعل ، وباب حروف الجر ، وباب المبتدأ والخبر ، وباب النداء ... وغيرها كثير .

فالأصل النحوي فيه نوع من العموم والشمول ، وهو أعم من القاعدة النحوية .

---

(١) انظر : الخصائص : ٩٦/١ – ١٠٠ ؛ وارتقاء السيادة في علم أصول النحو : ٤٧ ؛ ونشأة النحو : ٩٨ – ١١١ ؛ والمدارس النحوية : ٤٦ ؛ والإصباح في شرح الاقتراح : ٢٥ .

المقصود بالقاعدة النحوية :

القاعدة النحوية هي ما تختص بباب معين في كتاب النحو أو الصرف ، مثالها القاعدة النحوية التي لا تجيز حذف حرف الجر مع بقاء عمله في حالة عدم تعيينه ؛ وذلك لعدم أمن اللبس. ففي نحو : رغبت في زيد ؛ لا يجوز حذف حرف الجر (في) لأنه لا يدرى حينئذ إن كان المقصود : رغبت في زيد ، أو رغبت عن زيد .

فهذه قاعدة نحوية تختص بحكم حذف حرف الجر ، وهي خاصة بباب حروف الجر .

* * *

الهدف من البحث :

يهدف البحث إلى دراسة أصل من الأصول النحوية ، وهو : توالي الأمثال دون فاصل بينها. وهي ظاهرة وردت في كتب النحو والصرف ، وتحدث عنها النحاة في أبواب متعددة ، منها ما يخص توالي الأمثال في اللفظ ، ومنها ما يخص توالي الأمثال في المعنى .

وتتمثل الدراسة في نهج جديد لدراسة موضوعات النحو والصرف ، نهج لا يقتصر على إدراك الجزئيات والمفردات منفصلاً بعضها عن بعض ، أو مجتمعه في غير تناسب ، أو انسجام ، أو ترابط ، دون استخلاص للأصول النحوية التي ترجع إليها هذه الظاهرة . وهذا النهج قائم على أساس من المعنى ، لا على أساس من العامل الذي عوّل عليه النحاة في تأليفهم لكتاب النحو قديماً.

ولا شكّ أنّ هذا المنهج العلمي له فائدة في خدمة النحو وتيسيره على الدارسين فضلاً عن مطابقته للمناهج العلمية الحديثة ، إذ يجمع الجزئيات المتفرقة في أبوابه تحت عنوان واحد يتيح للدارس الإلمام بالظاهرة النحوية واستقراءها ، ورسم الصورة التامة لها ، وتحديد أبعادها ، وتجلية قسماتها بنظرة شاملة تهدف إلى تحقيق التوافق بين عناصر الدراسة النحوية التي تشمل النصوص المستشهد بها لإثبات صحة القاعدة النحوية . والأصل النحوي الذي تندرج تحته القاعدة . هذا بالإضافة إلى دراسة هذه الظاهرة من ناحية نحوية صرفية وفقاً للقواعد التي وضعها العلماء ، ورد هذه القواعد إلى أصولها مع بيان آراء العلماء فيها .

ومن الجدير ذكره الإشارة إلى أنّ هذا الأصل النحوي وغيره من الأصول النحوية جديرة بالبحث والاستقصاء والدراسة في رسائل علمية ، ولا يستوعبها هذا البحث المختصر .

الدراسات السابقة :

لّما أطّلع على بحث أو مصنف مستقل يتحدث عن هذا الأصل النحوي .

وهناك كتاب منشور بعنوان **(التكرير بين المثير والتأثير)** تأليف الدكتور عزالدين علي السيد. وهو بحث غير وثيق الصلة بهذا الأصل النحوي الذي يدور حوله البحث . فموضوعه مختلف تماماً وجاء جلُّه في الحديث عن التكرير البلاغي عند النقاد والأدباء ، والمقصود به الإلحاح على جهة هامة في العبارة ، يعني بها الشاعر أو الناثر أكثر من عنايتهما بسواها ، وقليل منه ما يخصّ هذا البحث ، ولكنه لم يخضع لدراسة نحوية وصرفيه وفقاً للقواعد التي استنبطها العلماء والأصول النحويه التي ردوها إليها .

فموضوعه بعيد كل البعد عن هذا الأصل النحوي الذي يختص بالدراسات النحوية والصرفية، وبيان آراء العلماء فيها ، وهناك كتاب منشور أيضاً بعنوان : **(التكرار في شعر الخنساء دراسه فنية)** من تأليف الدكتور / عبدالرحمن بن عثمان الهليل ، لا يبعد موضوعه عن الأول ، ولكنه خاص في بيان التكرار في شعر الخنساء ودراسته من ناحيه أدبية نقدية .

* * *

توالي الأمثال اللفظية والمعنوية في النحو والصرف :

المصطلحات المرادفة لتوالي الأمثال :

ورد الحديث عن هذا الأصل النحوي تحت مصطلحات كثيرة منها[1] : التوالي ، والتضعيف ، واجتماع الأمثال ، والجمع بين الأمثال ، والتكرير .

ورأيت أن يكون عنوان البحث : توالي الأمثال ؛ لأنه هو المعنى اللغوي الدقيق الذي يؤدي المعنى ؛ إذ يعني : أن يحصل شيئان فصاعداً ليس بينهما ما ليس منهما . ولذا اقتصرت على بحث هذا المعنى في اللغة ، وبيان ما يؤيده في القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف .

تعريف التوالي في اللغة :

يطلق (الوَلْيُ) في اللغة على القرب والدنو : يقال : دارٌ وَلْية ، أي : قريبة ، ودار فلان وَلْيُ دار فلان : إذا كانت تليها دون فاصل [2] .

ومنه : توالي : أي : تتابع . والتوالي : أن يحصل شيئان فصاعداً ليس بينهما ما ليس منهما . ويكون ذلك للقرب من حيث المكان ، ومن حيث الدين ، ومن حيث الصداقة والنصرة والاعتقاد[3] .

ومنه الموالاة وهي شرط من شروط صحة الوضوء . وتعني ألا يشتغل المتوضّئ بين أفعال الوضوء بعمل ليس منه [4] .

وقد استعمل القرآن الكريم المادة في هذا المعنى ، فمما ورد منها فيه قوله تعالى : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ [5] : فقوله تعالى : (أولى لك) تهديد ووعيد ، أي : الشرّ أقرب إليك.

---

(١) انظر : الكتاب : ٥١٩/٣ ، المقتضب : ١٣٦/٣ ، الخصائص : ١٩/٣ ، شرح المفصل : ١٠/١٠ ، الأشباه والنظائر في النحو : ١ / ١٩ .

(٢) جمهرة اللغة : ١ / ١٨٨ .

(٣) المفردات في غريب القرآن : ٥٣٣ .

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : ١ / ٢٢ .

(٥) الآيتان : ٣٤ ، ٣٥ من سورة القيامة .

والمعنى : دنوت من الهلكة يا أبا جهل .

واختلف في (أولى) أهو اسم أم فعل ؟ فذهب الأصمعي (ت٢١٦هـ) إلى أنه فعل بمعنى : قاربه ما يهلكه ، أي : نزل به ، وذهب غيره - وهم الأكثرون - إلى أنه اسم مشتق من (الوَلْي) بمعنى (القرب)[١] .

وكذا استعملت في الحديث النبوي الشريف في هذا المعنى في قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - لعمر بن أبي سلمة : " **يا غلامُ سمِّ الله ، وكلْ بيمينك ، وكلْ ممّا يليك** "[٢] .

من عرض المعاني اللغوية المختلفة لمادة (وَلِيَ) ، نلحظ أنها لا تفارق القرب والدنو والتتابع بين شيئين فصاعداً ، وليس بينها ما ليس منها .

تعريف التوالي في الاصطلاح النحوي :

لم يتكلم النحويون عن مصطلح توالي الأمثال تحت عنوان مستقل ، وإنّما ورد القول فيه متفرقاً في موضوعات نحوية وصرفية في أبواب متعددة .

وعقد له السيوطي (ت٩١١هـ) فصلين الأول بعنوان (اجتماع الأمثال مكروه)، وخصصه للأمثال اللفظية ؛ والثاني بعنوان (لا يجتمع أداتان لمعنى) ، وخصصه للأمثال المعنوية[٣].

وأشار إليه الشيخ يحيى الشاوي الجزائري (ت١٠٩٦هـ) في الرخص النحوية واجتماعها " **قد يصح اجتماع الخصائص ، وقد لا يصح** "[٤] .

وغرست بذور هذا الأصل النحوي أول ما غرست في الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ) ، فعرض له في مسائل كثيرة ؛ منها اجتماع نون التوكيد المشددة مع نون الرفع في الأفعال الخمسة، فتحذف نون الرفع نحو : هل تفعلانِّ ؟ وهل

---

(١) لسان العرب : ٨ / ٧١ ، ٣٩٠ .

(٢) صحيح البخاري بحاشية السندي : ٣ / ٢٩١ ؛ كتاب الأطعمة ، باب (الأكل مما يليه) .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو : ١ / ١٩ ، ٢ / ٣١٣ .

(٤) ارتقاء السيادة : ٤٣ .

تفعلُنَّ ؟ وهل تفعلِنَّ ؟ ، وعلل سيبويه ذلك بقوله : " **لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالاً .... وهم يستثقلون التضعيف**"(١).

ويقصد بالتضعيف : توالي الأمثال ، كما دلت عليه عبارته ، وهو مصطلح مرادف استعمله النحويون بعده .

وقد شاع هذا المصطلح فيما بعد للمعنى نفسه عند غير سيبويه ، فهذا أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) يوضح رأي البصريين في نداء الاسم المحلى بـ(ال) : " **وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك ؛ لأنّ الألف واللام تفيد التعريف ، و(يا) تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان** "(٢) .

ويوضح ابن يعيش (ت ٦٣٤هـ) هذا الأصل في الحديث عن اجتماع (إنّ) و(لام التوكيد) ، فيقول : " **وكان القياس أن تقدم اللام ، فتقول : لإنَّ زيداً قائمٌ في : إنَّ زيداً لقائمٌ . وإنما كرهوا الجمع بينهما ؛ لأنهما بمعنى واحد ، وهو التأكيد ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد** "(٣) .

ويذكر ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) في حديثه عن اجتماع (الواو وإمّا) في نحو : جاء إمّا زيد وإمَّا عمرٌو : " **وليست (إمّا) هذه عاطفة ، خلافاً لبعضهم ؛ وذلك لدخول الواو عليها ، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف** "(٤).

الواضح من أقوال النحويين السابقة أنهم يقصدون بمصطلح التوالي : تتابع مِثْلين أو أكثر من جنس واحد دون فاصل بينها ، وهو لا يبعد عن المعنى اللغوي الذي أوردناه في الاستعمالات المختلفة للمادة .

والواضح أيضاً، أن توالي الأمثال منه ما يختص باللفظ ؛ كاجتماع النونات، ومنه ما يختص

---

(١) الكتاب : ٣ / ٥١٩ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة : (٤٦) .

(٣) شرح المفصل : ٨ / ٦٢ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٣ / ٢٣٤ .

بالمعنى ؛ كاجتماع معرّفيْن ، أو مؤكديْن ، أو عاطفيْن .

وهذا ما سيدور حوله البحث ، حيث سيعرض لمواضع توالي الأمثال في اللفظ والمعنى التي وردت في كتب النحو والصرف ، والتي تحدثوا عنها من ناحية نحوية أو صرفية وفقاً للقواعد النحوية التي وضعوها ، وردّها إلى أصولها النحوية ، مع ذكر الآراء المختلفة فيها ، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر . أملاً في دراستها واستقصائها في رسائل علمية تتسع لها .

توالي الأمثال اللفظية :

توالي الأمثال في اللفظ باب واسع في اللغة ، ورد في موضوعات كثيرة ، وهو يرد في صور : كاجتماع ساكنين ، وكاجتماع حرفين من جنس واحد في كلمة واحدة ، وكاجتماع حرفين أو أكثر متفقين في اللفظ ، مختلفين في المعنى ، وكاجتماع حركتين . ونوضح تلك الصور على النحو التالي :

اجتماع ساكنين :

الأصل ألاّ يجتمع ساكنان ، وجوّز النحويون ذلك بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الساكن الأول حرف مدّ .

الثاني : أن يكون الساكن الثاني مدغماً في مثله .

الثالث : أن يكون ذلك في كلمة واحدة ، نحو : (يشاقْ) ، و(شابَّة) ، و (دابّة) و(الضَّالين) في قوله تعالى : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾[1] .

ومن العلماء من لا يعتدّ بهذه الشروط ، ويمنع اجتماع الساكنين في هذه المواضع وذلك بإبدال الألف همزة ، نحو ما حكى أبو زيد الأنصاري (ت ٢٠٧هـ) من قولهم : شأبّة ، ودأبّة . ومن ذلك قول دُكين :

(١) الآيتان : (٦ ، ٧) من سورة الفاتحة .

راكدةٌ مخلاته ، ومحلبُه وجلُه ، حتى ابيأضَّ ملبُبه [1]

يريد : ابياضَّ .

وجعله أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) مقيساً في ضرورة الشعر[2] ، والصحيح جواز اجتماع الساكنين في ما توافرت فيه الشروط ؛ لوروده في الفصيح من كلام العرب . فإذا فقدت تلك الشروط ، امتنع اجتماع الساكنين في غير الضرورة الشعرية

ومن صور اجتماع الساكنين الممنوعة ؛ لكونها على غير شرطه :

توكيد فعل الاثنين بنون التوكيد المخففة :

فقد منع سيبويه وجمهور البصريين توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد المخففة نحو : يا زيدان اضربانْ ، ويا زيدان هل تضربانْ ؟ ، وكذا الفعل المسند إلى نون النسوة نحو : يا هندات اضربْنَان ، ويا هندات هل تضربنانْ ؟ .

يقول سيبويه : " **وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربانْ زيدًا ، واضربْنَانْ زيداً . فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها . لا يقع بعد الألف ساكن إلاّ أن يدغم** "[3] .

ومن الأسباب التي علل أبو البركات الأنباري لمنعها عند البصريين ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الأدراج ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه ليس على شرط جواز اجتماع الساكنين "[4] .

---

(١) من شواهد : الخصائص : ٣ / ١٤٨ ؛ والممتع من التصريف : ١ / ٣٢١ .

(٢) الممتع في التصريف ١ / ٣٢٢ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٢٧ ؛ وانظر : المقتضب : ٣ / ٢٣ – ٢٤ ؛ والجمل في النحو : ٣٥٧ – ٣٥٨ ؛ والإيضاح العضدي : ٣٢٣ ؛ وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ٣ / ١٠١٤ ؛ وشرح المفصل : ٩ / ٣٨ ؛ والنكت الحسان : ٢٠٤ .

(٤) الإنصاف : ٢ / ٦٥٠ مسألة (٩٤) .

أمّا الفراء (ت ٢٠٧هـ) والكوفيون فقد جوزوا ذلك ، متفقين مع يونس ابن حبيب الضبي (ت١٨٢هـ) ، مستدلين بجواز توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد المخففة في قراءة عبدالله بن عامر اليحصبي (ت١١٨هـ) في قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [١] بتخفيف النون في (تتبعانْ) ، فجمع بين ساكنين على غير شرطه[٢] .

وهو وارد في شواهد أخر من ذلك قراءة نافع بن أبي نعيم (ت ١٦٩هـ) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٣] بسكون الياء في (محياىْ) ، فجمع بين ساكنين على غير شرطه[٤] .

وهذه الشواهد عند البصريين لم يجمع فيها بين ساكنين ؛ لأنّ المدة تفصل بين الساكنين ؛ لما في الألف من إفراط المد [٥] .

ولمنع اجتماع الساكنين على غير شرطه ، لجأ العلماء إلى التخلص من اجتماع الساكنين ، وذلك بطرائق متعددة منها :

تحريك الأول بالكسر : وهو الأصل ، نحو : قامتِ الجاريةُ ، وقرأتِ الطالبةُ ... وعلل ابن يعيش تحريك الأول بالكسر بأمرين :

أحدهما : أن الكسرة لا تكون إعراباً إلا ومعها التنوين ، أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة ، أمّا الضمة والفتحة فقد تكونان إعرابيْن ولا تنوين يصحبهما لذا يحرك الساكن الأول بالكسر ؛ لئلا يتوهم أنها إعراب .

---

(١) الآية ٨٩ من سورة يونس .

(٢) انظر تخريجات الآية الأخر في : الحجة في القراءات السبع : ١٨٣ ؛ والبحر المحيط : ٥ / ١٨٧ – ١٨٨ ؛ والنشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٨٦ .

(٣) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٤) النشر : ٢ / ٢٦٧ .

(٥) الإنصاف : ٢ / ٦٥٠ ؛ وإملاء ما منّ به الرحمن : ١ / ٢٦٧ .

وثانيهما : أن الجزم مختصٌّ بالفعل ، فهو نظير الجر باختصاصه بالاسم ، فإذا حرك الساكن حرّك بحركة نظيره ، وهي الكسر. أضف إلى ذلك أنّ الرفع والنصب حركتا إعراب الفعل ، فلو حرك الفعل المجزوم أو الساكن عند اجتماعه بساكن يلقاه بهما لتوهم أنه غير مجزوم . ولا يتوهم ذلك إذا حرك بالكسر ؛ لأنّ الجر ليس حركة إعراب للفعل ، هذا هو القياس[1].

ومن الشواهد على هذا القياس قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾[2]، وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[4] .

وقد يعدل إلى الفتح ، نحو : مِنَ اللهِ ومِنَ الرسولِ ، فتحرك نون (من) بالفتح لالتقائها ساكنة مع لام التعريف . وعلل ابن يعيش هذا بأنه لما كثر اجتماع الحرف (من) وما فيه الألف واللام ؛ كرهوا كسر النون لكسر الميم قبلها ، فتتوالى كسرتان في ما يكثر استعماله ، فعدل إلى الفتح طلباً للخفّة[5] .

وقد يعدل إلى الضم للاتباع ، نحو ضم النون من (أنُ) إتباعاً لحركة التاء في (اقتُلوا) ، والواو من (أوُ) اتباعا لحركة الجيم في (اخرجُوا) ، وذلك في قراءة

---

(١) شرح المفصل : ٩ / ١٢٧ .

(٢) الآيتان ٨٣ ، ٨٤ من سورة الواقعة .

(٣) الآية ١ من سورة البينة .

(٤) الآية ١٠١ من سورة يونس .

(٥) شرح المفصل : ٩ / ١٢٣ .

الكسائي (ت١٨٩هـ) في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَـٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (١) .

وتتجلّى هذه الصور الجائزة عند اجتماع الساكنين في فعل الأمر المضعّف، نحو : رُدَّ ، ومُدَّ، وظَلَّ ، وخِفَّ . فللعرب فيه طريقتان :

فكّ الإدغام : وهي للحجازيين ، وهي أكثر استعمالاً ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ (٢) .

والإدغام : وهي لغة غيرهم ، مع وجوب تحريك الثاني منعاً لالتقاء الساكنين ، واختلفوا في حركة آخره ، فأهل نجد يفتحونه قصداً إلى التخفيف ، وتشبيهاً له بـ(أيْنَ وكيف) ، مما بني على الفتح ، وقبله حرف ساكن ، فيقولون : غُضَّ ، وظَلَّ ، وخِفَّ . وبنو أسد يفتحونه أيضاً ، وإن وليه ساكن ، ومنه قول جرير :

فَغُضَّ الطرفَ إنَّك من نميرٍ فلا كعباً بلغْتَ ولا كلابا (٣)

وبنو كعب يكسرونه مطلقاً ؛ لأنّه الأصل اجتماع الساكنين ، نحو : غُضِّ الطرفَ ، وغضِّ طرفَك .

وجوّز بعضهم تحريك الآخر بحركة الأول ، نحو : غُضُّ ، ظَلَّ ، خِفَّ .

ومن العلماء من التزم فك الإدغام في أمر المضعف من باب (علِمَ يعلَم) ، نحو : ظَلَّ ، ومَلَّ ، فأوجبوا : اظْلَلْ واملَلْ ، ومنعوا الإدغام مخافة اللبس بصورة الماضي .

---

(١) الآية ٦٦ من سورة النساء ؛ وانظر القراءة في : السبعة في القراءات : ٢٣٤ .

(٢) الآية ١٩ من سورة لقمان .

(٣) الديوان : ٧٥ ، بشرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي ، وقال هذا البيت من قصيدة له في هجاء الراعي النميري .

ب- حذف أحد الساكنين :

وهو طريقة من طرائق التخلص من الساكنين ، ومن صوره :

أولاً : حذف واو الجماعة وياء المخاطبة في الأفعال الخمسة إذا أكدت بنون التوكيد :

وذلك نحو : تضربون ، ويضربون ، وتضربين . بعد توكيدها تصير : هل تضربُنَّ ؟ وهل يضربُنَّ ؟ وهل تضربنَّ ؟ ، والأصل : تضربونَنَّ ؟ وهل يضربونَنَّ ؟ وهل تضربينَنَّ ؟ ، فحذفت نون الرفع منها ؛ لتوالي الأمثال ، وهي النونات ، فاجتمع ساكنان : واو الجماعة والنون الأولى الساكنة من نون التوكيد المشددة ، فحذفت الواو منعاً لالتقاء الساكنين على غير شرط .

فصار الفعل : هل تضربُنَّ ؟ وهل يضربُنَّ ؟ ، وكذا في : تضربنَّ حذفت ياء المخاطبة لالتقائها ساكنة مع النون الأولى الساكنة من نون التوكيد ، فصار الفعل: هل تضربنَّ ؟ .

وأمّا : يضربان ، وتضربان ، فإذا أكدا قيل : هل تضربانِّ وهل يضربانِّ ؟ ، وكان القياس حذف ألف الاثنين من الفعل بعد حذف نون الرفع ؛ وذلك لاجتماعها ساكنة مع نون التوكيد الساكنة ، ولكن عدل عنه مخافة اللبس ، إذ لو حذفت لصار الفعل : هل تضربَنَّ ، وهل يضربَنَّ ؟ ولالتبس بالفعل المضارع المسند إلى ضمير المفرد المذكر المخاطب ، فبقيت ألف الاثنين ، وحركت النون بالكسر [1] .

ثانياً : حذف نون التوكيد المخففّة إذا وليها ساكن :

وممّا يحذف فيه أحد الساكنين أيضاً ، نون التوكيد المخففة إذا وليها ساكن ، فتحذف منعاً لالتقاء الساكنين ، وجعلوا منه قول الأضبط بن قريع العدي :

---

(١) شرح المفصل : ٩ / ٨٣ ؛ وأوضح المسالك : ٣ / ١٣٦ ؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣ / ٣١٤ ؛ وحاشية الخضري : ٢ / ٩٤ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣ / ١٦٦ .

لا تُهينَ الفقيرَ علّك أنْ تركعَ يوماً والدّهرُ قد رفعَه [1]

الأصل فيه : لا تهينَنْ الفقير ، فحذفت نون التوكيد المخففة منعا لالتقاء الساكنين ، يدل على ذلك فتح النون ، وإثبات عين الفعل (الياء) ، وإلاّ لقال : لا تهن الفقير ، وحذف العين لالتقاء الساكنين .

وسبب حذف النون مع كونها دالة على غرض وهو التوكيد ؛ لأنها لمّا لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد ، فحذفت لالتقاء الساكنين[2] .

ومن العلماء من جوّز بقاء النون خطاً لا لفظاً ؛ لأن الحذف الخطيّ قد يوقع في لبس ، وذلك نحو : لا تهمَلنْ وتلعبَ الساعةَ ، فالفتحة على المضارع (تلعب) يحتمل أن تكون فتحة بناء بسبب نون التوكيد المخففة المحذوفة ، والواو للعطف المجرد عن المعية . والمعنى : لا تهملَنْ ولا تلعبَنْ . فحذفت نون التوكيد المخففة منعاً لالتقاء الساكنين ، ويحتمل أن تكون فتحة إعراب ، والواو للعطف والمعية ، والمعنى : لا تهملنْ وتلعبَ في وقت واحد .

وجوّز بعضهم إبقاء النون وتحريكها بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛ ولأنه لا يعدل عن هذا الأصل إلاّ لعلة[3] ، وهذا أولى عندي .

ثالثاً : حذف التنوين[4] لاجتماعه مع ساكن :

ومّما يحذف فيه أحد الساكنين أيضاً ، التنوين إذا التقى ساكناً ، واجتمعت فيه شرائط معينة هي : أن يكون في اسم علم التقى الساكن فيه بسكون الباء من (ابن) وأن يكون (ابن) مضافاً إلى علم ، وأن يكون (ابن) صفة للاسم لا خبرا عنه ،

---

(١) من شواهد : الشعر والشعراء : ١ / ٢٩٩ ؛ وشرح المفصل : ٩ / ٤٣ ؛ ومغني اللبيب : ٢٠٦ ؛ وشرحه السيوطي في شرح شواهد المغني : ١ / ٤٥٣ ؛ وخزانة الأدب : ١١ / ٤٥٠ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣ / ١٦٩ .

(٣) شرح المفصل : ٩ / ١٢٧ ؛ وحاشية يس على شرح التصريح : ٢ / ٢٠٨ .

(٤) التنوين : هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظاً لا خطاً ، ولا وقفاً لغير التوكيد . انظر : مغني اللبيب : ٤٤٤ .

ولا بدلاً منه . يقول سيبويه موضحاً : " **وذلك كل اسم غالب وصف بابن ، ثم أضيف إلى اسم غالب ، أو كنية ، أو أم . وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عمرٍو . وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ؛ لأنّ التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان** "[1] .

فعلة الحذف عند سيبويه هي كثرته في الكلام ، واجتماع الساكنين .

ولا يجوز التنوين والحال هذه إلاّ في ضرورة الشعر ، وهو رأي سيبويه .

يقول : " **وإذا اضطر الشاعر في الأول أيضاً أجراه على القياس** "[2] ، وإليه ذهب ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٣هـ) .

ومن ذلك قول الحطيئة :

إنْ لا يكنْ مالٌ يُثَابُ فإنّه سيأتي ثنائي زيدًا بنَ مهلهل[3]

وقول الأغلب العجليّ :

جاريةٌ من قيسٍ ابن ثعلبة[4]

ويدل كلام سيبويه على أن الأصل والقياس في هذا إثبات التنوين ، وتحريكه بالكسر ، ولكن العرب حذفته مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف .

وإلى هذا ذهب الفراء أيضاً ، فيرى أنّ الأصل إثبات التنوين ، وتحريكه بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين ، ولكنه حذف استثقالا لتحريكه[5] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٥٠٤ .

(٢) المصدر السابق : ٣ / ٥٠٥ ؛ وانظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٨ .

(٣) ديوان الحطيئة بشرح أبي سعيد السكري : ١٧٢ .

(٤) من شواهد : الكتاب : ٣ / ٥٠٦ ؛ والمقتضب : ٢ / ٣١٣ ؛ والخصائص : ٢ / ٤٩١ ؛ وشرح المفصل : ٢ / ٦ ؛ وضرائر الشعر : ٢٨ .

وروي فيه بعده : كأنها حلية سيف مذهبة

(٥) معاني القرآن : ١ / ٤٣١ .

وهو رأي السيرافي (ت ٣٦٨هـ) يقول : " **ومع ذلك فإنهم قد يحذفون التنوين الذي هو الصرف لاجتماع الساكنين ، وإن كان الاختيار فيه التحريك** "[١] .

أمّا المبرد (ت ٢٨٥هـ) فيرى أنّ هذا جائز في الكلام وحسن ، يقول معلقاً على بيت الأغلب العجلي السابق : " **وهذا في الكلام عندنا جائز حسن** "[٢] .

والعلم المضاف إلى كنية غالبة يعامل معاملة المضاف إلى علم غالب ؛ لأنّ الكنية في الشهرة والاستعمال بمنزلة العلم ، نحو : هذا أبو عمرِو بن العلاء ، وهذا رجلٌ من بني أبي بكر بن كلاب ، ومنه قول الفرزدق :

ما زلت أغلقُ أبواباً وأفتحُها حتى أتيتُ أبا عمرِو بن عمَّار[٣]

فحذف التنوين من (أبا عمرو) ؛ لأن الكنية في الشهرة والاستعمال بمنزلة العلم .

أما إذا اختل شرطٌ من الشروط ، فلا يحذف التنوين ، وذلك كأن يضاف (ابن) إلى غير علم ، نحو : هذا زيدٌ ابن أخيك ، وهذا زيدٌ ابنُ أخي عمرو .

وكأن يوصف بغير (ابن) ، نحو : هذا زيدٌ الطويلُ ، وكأن تكون (ابن) بدلاً لا صفة . وهو ما ذهب إليه ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) في بيت الحطيئة السابق ، حيث يرى أن يكون (ابن مهلهل) بدلا من زيد لا صفة له ؛ لأنه لو كان وصفاً لحذف تنوينه . كما جوز رأياً آخر ، وهو أن يكون (ابن مهلهل) وصفاً نُوِّن على الأصل فيه[٤] .

وكأن تقع (ابن) خبراً لا صفة ، نحو قراءة قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ** ﴾[٥] بتنوين (عزير) . يقول الفراء : " **والوجه أن ينّون ؛ لأن الكلام**

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة : ١١٦ .

(٢) المقتضب : ٢ / ٣١٣ .

(٣) ينسب إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه ، طبعة دار صادر ، بيروت .

(٤) الخصائص : ٢ / ٤٩١ .

(٥) الآية ٣٠ من سورة التوبة .

ناقص ، و(ابن) في موضع خبر لـ(عزير) "[1] . ويقول في موضع آخر : " **التنوين أجودُ** "[2] .

وأمّا حذف التنوين في ما عدا ذلك ، فهو غير جائز إلاّ في الضرورة[3] ، نحو قول حسان بن ثابت الأنصاري :

أو من بني زهرةِ الأخيار قد علموا أو من بني خلفِ الخضير الجلاعيد[4]

أراد : من بني خلفٍ الخضير .

وقول الآخر :

إذا غطيفُ السَّلمي فرّا[5]

وكان أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) يحذف التنوين ممّا كثر في كلام العرب ، وإن لم يجتمع فيه ساكنان ، يقول سيبويه : " **وكان أبو عمرو يقول : هذه هندُ بنتُ عبدالله ، فيمن صرف ، - يقصد (هندًا) – ويقول : لما كثر في كلامهم**

---

(١) معاني القرآن : ١ / ٤٣١ ، ٣ / ٣٠٠ ، وقرأ بالتنوين عاصم والكسائي من السبعة ، وهو الموسوم في الآية في المصحف الذي بين أيدينا ، فنون (عزيز) ؛ لأنه اسم عربي .

وقرأ باقي السبعة بغير تنوين ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، وعلى كلتا القراءتين فـ(عزيز) مبتدأ و(ابن الله) خبره . وجعل أبو عمرو بن العلاء (ابن الله) صفة لـ(عزيز)، والخبر محذوفاً ، وقدره (إلهنا) . وردّ أبو حيّان هذا الرأي ؛ لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى . انظر : البحر المحيط : ٥ / ٣١ .

(٢) معاني القرآن : ٣ / ٣٠٠ .

(٣) انظر : ضرائر الشعر : لابن عصفور : ٢٨ – ١٠٥ .

(٤) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، بشرح : د. عمر فاروق الطباع : ٧١ .

وروي فيه الشطر الأول : **أو في الذؤابة من يتم رضيت بهم** .

(٥) لم ينسب إلى قائل معين ، وهو من شواهد : معاني القرآن : ١ / ٤٣١ ؛ والإنصاف : ٢ / ٦٦٥ ؛ وضرائر الشعر : لابن عصفور : ١٠٦ .

حذفوه كما حذفوا : لا أدرِ ، ولم يكُ ، ولم أبَلْ ، وخذْ وكلْ ، وأشباه ذلك ، وهو كثير "[1] ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن يعيش[2] .

ويونس بن حبيب الضبي يلزم تنوين العلم الغالب إذا توافرت فيه الشروط ، وكثر في كلام العرب ، ولم يجتمع فيه ساكنان ، يقول سيبويه : " **وقال يونس : من صرفَ هندًا قال: هذه هندٌ بنتُ زيدٍ ، فنوّن (هنداً) ؛ لأنّ هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركه علة** "[3].

ويتضح من كلامه أنّ العلة في عدم التنوين هو اجتماع الساكنين ، فإذا زالت هذه العلة لزم التنوين ، ويدل على ذلك أيضاً أنه التزم حذف التنوين في ما اختلّ فيه شرط من الشروط ، نحو : زيدُ ابن زيدك ، وزيدُ ابنُ أخيك ؛ وذلك منعاً لالتقاء الساكنين .

وخلاصة القول في هذه المسألة ، أن الأصل والقياس إثبات التنوين وتحريكه إذا التقى بساكن، إلا في ما كثر في كلام العرب ، فيحذف منه التنوين تخفيفاً ، وهذا راجع إلى السماع عن العرب . أمّا في غيره فيلزم التنوين ، ويحرك ، وهذا رأي سيبويه ، يقول : " **وليس كلُّ شيء يكثر في كلامهم يحمل على الشاذ ، ولكنه يجري على بابه حتى تعلم أنّ العرب قد قالت غير ذلك** "[4] .

وأما رأي أبي عمرو بن العلاء ، فالعلة فيه كثرته في الكلام . وأما رأي يونس ابن حبيب ، فالعلة اجتماع الساكنين .

اجتماع حرفين من جنس واحد في كلمة واحدة :

---

(١) الكتاب : ٤ / ٥٠٦ .

(٢) شرح المفصل : ٢ / ٦ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٠٨ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٥٠٨ .

ويرد في صور منها :

اجتماع الهمزتين في أول الكلمة :

إذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة ، فالعرب كلّهم على إبدال الثانية منهما حرف لين من جنس حركة الأولى يقول سيبويه : " **واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة . ولا تخفّف ؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرفَ** "(١) .

ويشترط أن تكون الهمزتان غير عينين ، نحو : سُأَل ورُأَس . وجعل ابن جنّي التقاء الهمزتين في كلمة واحدة غير عينين لحناً . يقول : " **فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين ، نحو : (سُئَال) ولكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن** "(٢) .

وعلل الرضي (ت ٦٨٦هـ) منع اجتماع الهمزتين في أول الكلمة بقوله : " **لكراهة اجتماع الهمزتين أو شبه الهمزتين في أوّل الكلمة ، واجتماع المثلين في أول الكلمة مكروه** "(٣) .

ومن أجل التخلص من اجتماع الهمزتين في أول الكلمة ؛ لجأ العرب إلى إبدال الثانية الساكنة حرف مدّ يجانس حركة الأولى . من ذلك كلمة (آخَر) في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلْأَخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا ﴾(٤) ، فهي صفة مشتقة على وزن (أفعَل) ؛ للدلالة على التفضيل ، وأصلها (أَأْخَرُ) اجتمعت همزتان في

(١) المصدر السابق ، ٣ / ٥٥٢ .

(٢) الخصائص : ٣ / ١٤٣ .

(٣) شرح الشافية : ٣ / ٥٨ .

(٤) الآية ٣٦ من سورة يوسف .

أول الكلمة الأولى محركة بالفتح ، والثانية ساكنة ، فأبدلت الثانية حرف مدّ يجانس حركة الأولى وهو الألف ، فصارت (آخَر)[1] ، ومثله : آدَم، وآمَن .

ومنه أيضاً كلمة (إيتاء) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[2] . وهي مصدر قياسي للفعل الثلاثي المزيد بالهمزة (آتى) ، والأصل في (إيتاء) (إأْتاي) على وزن (إفعال) ، اجتمعت همزتان في أول الكلمة الأولى محركة بالكسر ، والثانية ساكنة ، فأبدلت الثانية حرف مد (الياء) يجانس حركة الأولى ، وهي الكسرة ، فصار : إيتاي ، تطرفت الياء إثر ألف زائدة، فأبدلت همزة، فصار المصدر : إيتاء . ومثله: إيمان ، وإيلاف[3] .

ومن ذلك (أُوتوا) في قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ ﴾[4] ، والأصل فيه (أؤتيوا) ، اجتمعت فيه همزتان الأولى محركة بالضم ، والثانية ساكنة فأبدلت الثانية حرف مد يجانس حركة الأولى ، وهو (الواو) ، فصار (أوتيوا) ، وحذفت الياء لثقل الضمة عليها ، فصار (أوتوا)[5] . ومثله : أودُوا .

ويكثر هذا الإبدال في فعل الأمر من المضارع الذي فاؤه همزة ساكنة ، نحو : أتى يأتي ، وأثم يأثمُ ، فتبدل الهمزة الثانية ياء إن كانت همزة الوصل مكسورة نحو : ايت ايثم . وتبدل واواً إن كانت همزة الوصل مضمومة نحو : أوسِ الجرحَ . والأصل : (أُؤْسِ) ؛ وذلك فراراً من الجمع بين الهمزتين .

---

(١) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٤٢ .

(٢) الآية ٩٠ من سورة النحل .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٥٢ ؛ والأصول في النحو : ٣/ ٣١٤ ؛ وإعراب ثلاثين سورة من القرآن : ١٩٥ ؛ والمنصف : ٢ / ٥٢ ؛ والممتع في التصريف : ١ / ٣٦٥ ؛ وشرح الشافية : ٣ / ٥٢ .

(٤) الآية ٥ من سورة المائدة .

(٥) الممتع في التصريف : ١ / ٣٦٦ .

وشذّ من هذا ثلاثة أفعال خارجة عن القياس ، وهي : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ ؛ إذ القياس فيها : اؤْخذْ ، واؤْكلْ ، واأْمر . فحذفت فاؤها وهي الهمزة ، فاستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن ، وتحرك ما يبتدأ به .

وعلة حذف الهمزة كما وضحها ابن يعيش بقوله : " **تخفيفاً لاجتماع الهمزتين في ما يكثر استعماله** "[1] ، فعدل عن الأصل في هذه الأفعال ، وهو إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ يجانس حركة الأولى إلى الحذف ؛ وذلك لعلة ، وهي كثرة الاستعمال ، فصارت : خذْ ، وكلْ ، ومُرْ . وألزم (خذْ وكلْ) حذف الهمزة مطلقاً ، سواء ابتدئ بها كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ﴾[3] ، أم لم يبتدأ بها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾[5] .

أمّا (مُرْ) ، فالأفصح فيه الحذف إذا ابتدئ به ، والأكثر بإثبات الهمزة إذا وقع في الدرج . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾[6] ، وجاز حذفها على قلة في الدرج نحو : ومُرْ ، وفَمُرْ[7] .

اجتماع الواوين في أول الكلمة :

---

(١) شرح المفصل : ٩ / ١١٥ .

(٢) الآية ٧١ من سورة النساء .

(٣) الآية ٨١ من سورة طه .

(٤) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٥) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٦) الآية ١٣٢ من سورة طه .

(٧) سر صناعة الإعراب : ١ / ١١٢ ؛ وشرح الشافية : ٣ / ٥٠ .

رأينا كيف منع النحويون اجتماع الهمزتين في أول الكلمة ؛ وذلك استناداً إلى الأصل النحوي منع توالي الأمثال دون فاصل ، وينطبق هذا أيضاً على اجتماع الواوين في أول الكلمة . فمنعوه ، وأوجبوا قلب الأولى همزة ، يقول سيبويه : " **وإذا التقت الواوان أولاً أبدلت الأولى همزة ، ولا يكون فيها إلاّ ذلك ؛ لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة ، فأبدلوا ، وكان ذلك مطردا إن شئت أبدلْتَ، وإن شئت لم تبدل ، لم يجعلوا في الواوين إلاّ البدل ؛ لأنهما أثقل من الواو والضمة** "[1] .

واجتماع المثلين بصورة عامة في أول الكلمة قليل في اللغة العربية في الحروف الصحاح ، جاء في كلمات قليلة منها : دَدَن وبَبَر ، وأكثر ما يجيء مع الفصل ، نحو : كوكب ، وديدن . فلماّ قلّ التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها .

وذكر ابن يعيش سبباً آخر في الإبدال ، وهو أنّ مثل هذه الكلمات قبل الإبدال ، تكون معرضة لدخول واو العطف أو واو القسم ، فيجتمع ثلاث واوات ، وذلك مستثقل[2] .

ومن صور اجتماع الواوين أن تتصدرا ، والثانية منهما ليست مدّة ، نحو : (أواصل) جمع (واصل أو واصلة) ، ونحو (أُوَل) جمع (أولى) ، ونحو : (أواق) جمع (واقية) ، والأصل فيها: وَوَاصل ، وُوَل ، وَوَاق .

ومنه قول مهلهل بن ربيعة :

ضربتْ صدرَها إليَّ وقالتْ : يا عديًّا لقد وقَتْك الأواقي[3]

---

(١) الكتاب : ٤ / ٣٣٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ١٠ / ١٠ ؛ وشرح التصريح : ٢ / ٣٧٠ ؛ والمغني الجديد في علم الصرف : ١٢٩ .

(٣) اختلف في نسبته ، فنسب إلى المهلهل بن ربيعة ، وإلى عدي بن ربيعة أخوي كليب بن ربيعة .
وهو من شواهد : المقتضب : ٤ / ٢١٤ ، وروي فيه : رفعت رأسها إليّ وقالت . والنخمير : ٤ / ٢٦ ؛ وشرح المفصل : ١٠ / ١٠ ؛ واللسان : ١٥ / ٣٧٨ ؛ وشرح ابن عقيل : ٣ / ٢٦٣ .

وإنما أراد الواو في جمع (واقية) ، فهمز الواو الأولى .

أمّا إذا كانت الثانية بدلاً من مدّ ، نحو (ووُرِيَ ، ووُوفِيَ) في المبني للمفعول من (وارى ، ووافى) ، لم يجب الإبدال .

وكذا إذا لم تتصدر الواوان لم يجب الإبدال ، نحو : (هَوَوِيّ ، ونوويّ) ، في المنسوب إلى : هوى ، ونوى[1] .

وإذا صغر (واصل ، وواقية) قيل في تصغيرهما : أُوَيصل ، وأويقية .

والأصل : وُوَيْصلٍ ، ووُوَيقية . فأبدلت الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين ، مع اجتماع الضمة على الواو ، وكلاهما ثقيل في النطق .

ومنه : أن تتصدر واوان ، والثانية منهما مدة أصلية ، نحو : (أُولى) مؤنث (أوّل) ، والأصل : وُولى ، تصدرت واوان ، والثانية منهما مدة أصلية ؛ لأنها عين الكلمة ، فهي على وزن (فُعْلى) ، فأبدلت الأولى همزة ؛ وذلك لاستثقال اجتماع واوين في أول الكلمة[2] .

اجتماع حرفي تضعيف في كلمة :

من ذلك قولهم : دينار ، وقيراط ، وديماس ، وديوان ، وديباج .

وأصلها : دنّار ، وقرّاط ، ودمّاس ، ودوّان ، ودبّاج ، قلب أحد حرفي التضعيف فيها ياء ؛ كراهة لاجتماع الأمثال[3] .

يقول ابن منظور (ت ٧١١هـ) : " **الدينار أصله : دنّار بالتشديد بدليل قولهم : (دنانير) في الجمع ، و(دُنينير) في التصغير ، فقلبت إحدى النونين ياء . ومثله : قيراط ، وديباج** "[4] .

ويعلل ابن منظور للقلب هنا ؛ لئلا يلتبس بالمصادر التي تجيء على (فِعَّال)[5] .

---

(١) شرح ابن عقيل : ٤ / ٢١٤ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل : ٤ / ٢١٤ ؛ وشرح التصريح : ٢ / ٣٧٠ .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو : ١ / ١٩ .

(٤) لسان العرب : ٤ / ٤١٦ ، ويذكر أنها فارسية معربة ، تكلمت بها العرب قديماً ، فصارت عربية .

(٥) انظر : المرجع السابق : ٤ / ٤١٦ .

كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾[1] ، وأرى أن هذا التعليل فيه تكلف والصحيح أنه لمنع توالي الأمثال .

وجعل سيبويه منه في الأفعال : تسرّيْتُ ، وتظنّيتُ ، وتقصّيْتُ ، من القصة ، والأصل : تسرّرْتُ ، وتظنّنتُ ، وتقصَّصْتُ ، قلب أحد حرفي التضعيف ياء ؛ كراهة لاجتماع الأمثال[2] .

اجتماع حرفين أو أكثر متفقين في اللفظ ومختلفين في المعنى :

ويرد هذا في صور متعددة ، وكثيرة في المسائل الصرفية ، ومن صوره :

أ- اتصال نون الوقاية بالأحرف المشبهة بالفعل :

إذا اتصلت نون الوقاية بالأحرف المشبهة بالفعل المختومة بالنون ، وهي : إنَّ وأَنّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ؛ جاز إثباتها[3] ، نحو : إنّني ، وأَنّني وكأنّني ، ولكنّني. وعلل الرضي ذلك لمشابهتها للفعل . ويقصد بذلك أنّ هذه الأحرف إنما عملت النصب والرفع في ما بعدها ؛ لمشابهتها إيّاه في أمور ، منها : اتصالها بنون الوقاية كما تتصل بالفعل[4] ، وجاز حذفها نحو : إنّي وأَنّى ، وكأنّي ، ولكنّي ؛ لكراهة توالي الأمثال ، وهي نون الوقاية ، ونون الحرف المشددّة ، فيجتمع ثلاث نونات، وهذا مستثقل في كلامهم ؛ كراهة توالي الأمثال مع كثرة الاستعمال . وهذا ما أكده سيبويه بقوله : " **... أنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم**

---

(١) الآية ٢٨ من سورة النبأ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٤٢٤ .

(٣) انظر : المقتضب : ٤ / ١٠٨ ؛ والإنصاف : ١ / ١٧٦ ، مسألة (٢٢) ؛ والتسهيل : ٢٥ ؛ والجنى الداني : ١٤٢ ؛ ومغني اللبيب : ٤٥٠ ؛ وشرح الكافية : ٣ / ٥٦ ؛ والهمع : ١ / ٢٢٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية : ٣ / ٥٦ ؛ والإنصاف : ١ / ١٧٦ ؛ والبسيط في شرح الجمل : ٧٦١/٢ .

يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء "[1] .

وسيبويه - كما دلت عبارته السابقة - وتبعه جمهور النحويين يرون أن المحذوف نون الوقاية، وقيل : إن المحذوف نون الحرف ؛ لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين (إنّني) و(أنّي) ؛ وما دخل للفرق لا يحذف .

ويرى غيرهم أنّ المحذوف من نون الحرف ، هي الأولى الساكنة المدغمة ؛ لأنها أسرع إلى الحذف . ويرى آخرون أنّ المحذوف هي الثانية المدغم فيها ؛ لأنها طرف[2] .

والذي أرجحه أن المحذوف هو نون الوقاية لا نون الحرف ، بدليل حذفها من (ليت ولعلّ) ، فيقال : ليتي ولعلّي ، كما يقال : ليتني ولعلّني ؛ وذلك حتى تطرد القاعدة .

ومع جواز الوجهين ، إلاّ أن حذف نون الوقاية مع (إنَّ) أكثر ، وهو الوارد في القرآن الكريم[3] ، ولم يرد إثبات النون إلاّ في موضع واحد ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾[4] .

أمّا (أنَّ) ، فكلّ ما جاء في القرآن الكريم حذفت منه النون ، وكذا (لكنَّ) و (كأنّ)[5]. وأمّا (لعلَّ) فالأكثر تجريدها من النون ، وهو الوارد في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[6] ، وقوله تعالى :

---

(١) انظر : الكتاب : ٢ / ٣٦٩ ، وشرح المفصل : ٩ / ٣٨ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر في النحو : ١ / ٣٦ .

(٣) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق ١ / ١ / ٤٢٣ .

(٤) الآية ٢ من سورة هود ، وانظر : البحر المحيط : ٧ / ٤٩٧ ، ٨ / ١١ .

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق ١ / ١ / ٤٥٦ .

(٦) الآية ٤٦ من سورة يوسف .

﴿ لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾[1] ، وورد إثبات النون معها وهو قليل . ومنه قول الشاعر :

فقلت : أعيراني القَدُومَ ، لعلّني أخطُّ بها قبراً لأبيضَ ماجدِ[2]

وعلّل سيبويه حذف النون مع (لعلّ) وإن لم يجتمع تضعيف القرب مخرج اللام من النون ، فحذفت العرب النون قياساً على حذفها ممّا يكثر استعمالهم إيَّاه[3] .

وأمّا (ليت)، فبخلاف (لعلّ) ، فالكثير إثبات النون، نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[4] ، ولا يجوز حذفها إلاّ في الضرورة الشعرية ، ومنه قول زيد الخيل بن مهلهل الطائيّ :

كمنية جابرٍ إذْ قالَ ليتي أصَادفُه وأُتْلِفُ جلَّ مالي[5]

حيث حذف نون الوقاية مع (ليت) ، وهو ضرورة عند سيبويه .

ويرى ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) أن الذي أسقطها مع (أنّ) وأخواتها ، هو اجتماع الأمثال ، واجتماع المتقاربات ، وليس هذا حاصلاً هنا[6] .

ب- توكيد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد المشدّدة :

إذا أكّد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد المشدّدة ، فقد أوجب النحويون الفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف فاصلة ؛ وذلك كراهية توالي

---

(١) الآية ١٠ من سورة طه ، وانظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : ٦٤٩ (ل ع ل) .

(٢) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد : الكتاب : ٢ / ٣٦٩ ؛ وشرح ابن عقيل : ١ / ١١٣ ؛ وشرح الأشموني : ١ / ١١٩ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٦٩ .

(٤) الآية ٧٣ من سورة النساء ، وانظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : ٦٥٥ (ل ي ت) .

(٥) من شواهد : الكتاب : ٢ / ٣٧٠ ؛ والنوادر في اللغة : ٢٧٩ ، وروي فيه : (وأتلف بعض مالي) ؛ وشرح أبيات سيبويه : ٢ / ٩٧ ، وروي فيه : (وأفقد بعض مالي) ؛ وشرح المفصل : ١٢٣/٣ ؛ وشرح الأشموني : ١ / ٥٦ ؛ والبسيط في شرح الجمل : ٢ / ٧٦٥ ؛ والهمع : ١ / ٦٤ .

(٦) البسيط في شرح الجمل : ٢ / ٧٦٥ .

الأمثال اللفظيّة ، نحو : يا هنداتُ اضربْنَانٌ زيدًا ، مع تحريك نون التوكيد بالكسر . يقول سيبويه شارحاً : " **وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت : اضربْنَانٌ يا نسوةُ . وهل تضربْنَانٌ ؟ ولتضربْنَانٌ . فإنّما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات** "[1] .

فهذه طريقة من طرائق منع توالي الأمثال سلكتها العرب ، وهي الفصل بين الأحرف المتماثلة بألف فاصلة ، الغرض منها زوال استثقال التضعيف ، وقصداً للتخفيف[2] ، ولم يلجأوا إلى الحذف، كما فعلوا في الفعل المضارع من الأفعال الخمسة عند توكيده بنون التوكيد ؛ لئلا يلتبس الفعل المسند إلى نون الإناث بالفعل المسند إلى ضمير المفرد المذكر المخاطب ، يقول سيبويه معللا : " **ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهنّ وفعل الواحد** "[3] .

جـ- النسب إلى ما آخره ياء مفردة مكسور ماقبلها :

إذا نسب إلى اسم آخره ياء مفردة مكسور ما قبلها ، نحو : عمٍ ، وشجٍ ، وشقٍ ؛ فقد أوجب العلماء قلب الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، فواواً ، فيقال : عموىّ ، شجويّ ، شقويّ ؛ وذلك فراراً من اجتماع الياءات المتتالية مع الكسرة، على ما قبلها . يقول سيبويه معللاً : "...**وذلك أنهم رأوا (فَعِلَ) بمنزلة (فَعَل) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات** "[4] .

ويرى المبرد أن وجوب الإبدال هنا قياساً على وجوبه في غير المعتل ، وهو هنا أوجب ؛ لحصول الثقل باجتماع الياءات والكسرات[5] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٥٢٦ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ٩ / ٣٨ ؛ وأوضح المسالك : ٣ / ١٣٧ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٢٦ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٣٤٣ .

(٥) انظر : المقتضب : ٢ / ١٣٦ .

د- النسب إلى (فَعيلة) أو (فُعيلة) :

إذا نسب إلى اسم على وزن (فَعيلة) أو (فُعيلة) بفتح الفاء أو بضمها ، صحيح اللام ، غير معتلّ العين ، نحو : حَنيفة ، وقُريظة ، لزم أولاً حذف التاء ؛ لئلاّ تقع حشواً ، ثم تحذف ياؤهما ، وتقلب كسرة العين في (فَعيلة) فتحة فيقال : حَنَفيّ ، وقُرَظيّ .

أمّا معتل اللاّم ، نحو : غَنيّة ، وأُميّة ، فيجرى مجرى صحيح اللام ، غير أنّه تقلب لامه بعد حذف الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلَها ، ثمّ تقلب واواً لأجل ياء النّسب ؛ لأنّ ما قبل ياء النّسب لا يكون إلاّ مكسوراً ، والألف لاتقبل الحركة ، فيقال : غَنَوِيّ ، وأُمَوِيّ . وعلل العلماء ذلك لئلا تتوالى الأمثال الياءات مع الكسرات[1] .

وما قيل في هذا ، يقال في النسب إلى ما كان على وزن (فَعيل) أو (فُعيل) مذكراً معتل اللام ، نحو : عَدِيّ ، وغَنيّ ، وقُصَيّ . فإنه يلزم حذف الياء أيضاً فقلب اللام ألفاً فواواً ، فيقال : عَدَوِيّ ، غنويّ ، قُصَويّ ؛ وذلك كراهة اجتماع الياءات المتماثلة مع الكسر .

وأمّا صحيح اللام ، نحو : عَقيل ، وكُليب ، فلا تحذف الياء منهما عند النسب فيقال : عَقيليّ ، وكُليبيّ . وما حذفت ياؤه فهو شاذ عند الخليل (ت ١٧٥هـ)[2] ، نحو : ثَقفي ، وقُرشيّ ، وهُذليّ ، وسُلمّي ، في النسب إلى : ثقيف ، وقريش ، وهذيل ، وسليم .

---

(١) انظر : الكتاب : ٣ / ٢٤٤ ؛ والجمل في النحو : ٢٥٢ ؛ وشرح الشافية : ٢ / ٢٢ ؛ وشرح جمل الزجاجي ، لابن هشام : ٣٣٢ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٢٣٥ .

وتابعه ابن جنيّ[1] ، وجوز المبرد فيه الوجهين : الحذف ، وعدمه قياساً مطرداً[2] . وجوّز السيرافي[3] في (فُعيل) بضم الفاء إثبات الياء وحذفها، أمّا (فَعيل) بفتح الفاء ، فلا يجوز حذفها ؛ وذلك لكثرة ما ورد من الأول بالحذف وهي لغة الحجاز وتهامة .

اجتماع حركتين أو أكثر :

ويظهر في صور منها :

أ- النسب إلى الاسم الثلاثي المكسور العين الصحيح اللاّم :

إذا نسب إلى اسم ثلاثي مكسور العين صحيح اللام ، فقد أوجب النحاة فتح عينه في النسب، نحو : نَمِر ، وإبِل ، ودُئل ، يقال في النسب إليها : نَمريّ ، إبَليّ دُؤَليّ ، وعلل القاسم ابن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) هذا بقوله : " **إنما تفتح العين هاهنا فراراً من اجتماع الكسرات**"[4] ، وزاد الرضي تتابع الأمثال مع الياء في الكلمة المبنية على الخفة ، وهي الثلاثية المجردة من الزوائد ، فتصبح على غاية من الثقل[5] .

أما إذا لم تكن الكلمة موضوعة على أخفّ الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة نحو : تغلِب، وجندِل ، وعلبط ، ومستخرِج ، ومدحرِج ؛ فقد جوّز العلماء أن تفتح عينها عند النسب إليها ، فيقال : تغلَبيّ ، وجندَليّ ، وعُلبطيّ ، ومستخَرجيّ ومدحَرجيّ ؛ وذلك للسبب المتقدم في الثلاثي ، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ لا يقاس عليه[6] . وتابعهما ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، وجوّزه بالسماع[7] .

---

(١) الخصائص : ١ / ١١٦ .

(٢) المقتضب : ٣ / ١٣٣ .

(٣) شرح الشافية : ٢ / ٢٩ .

(٤) التخمير : ٣ / ١١ ، وانظر : شرح ملحة الإعراب : ٢٨٢ .

(٥) شرح الشافية : ٢ / ١٨ .

(٦) الكتاب : ٣ / ١٩ .

(٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٢ / ٨٩١ .

وأجاز غيرهم – ومنهم أبوبكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، والخوارزمي النسب إليه بكسر العين على القياس ، نحو : تغلِبيّ ، وجندِليّ ، وكذا البواقي ؛ وذلك لاختلافه عن الأول بظهور الكسر في أكثر حروفه . أمّا الثاني ؛ فلئن فيه حرفين غير مكسورين ، التاء مفتوحة والعين ساكنة[١] ، فهو كما يرى ابن عصفور والرضي أن الكلمة لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفّة ، بل زائدة على الثلاثة ، فلا يستنكر توالي الأمثال والفتح[٢] .

واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ، ما كان على أربعة أحرف الثاني فيها ساكن ، نحو: تَغْلبيّ ، ويَثْربيّ ، فأجاز الفتح في ما قبل حرفه الأخير مع الكسر قياساً مطرداً ، وعلّل ذلك بأنّ الساكن كالمعدوم ، فلحق الثلاثي[٣] .

توالي الأمثال المعنوية :

وهذا خاص بالمباحث النحوية ، فالمتتبع لقواعد النحو يجد أنّ العلماء تطرقوا إلى الحديث عن توالي الأمثال المعنوية في أبواب كثيرة في كتبهم ، وسأورد – على سبيل التمثيل لا الحصر – ما بدا لي في هذا الموضوع ، وهو كثير .

في مبحث الإضافة :

ويتجلى واضحاً في دخول لام التعريف على الاسم المضاف إضافة محضة : وإنما خصصت المحضة بالذكر ؛ لأنّ غير المحضة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وهي على نية الانفصال . فلا تندرج تحت هذا الحكم ، ولم يمنع النحويون دخول اللام على المضاف ، نحو : هذا الضاربُ الرجلِ ، وهذان الضاربا زيدٍ ... إلخ .

---

(١) الأصول في النحو : ٣ / ٦٤ ، والتخير : ٣ / ١١ .

(٢) شرح الجمل : ٢ / ٤٦٤ ، وشرح الشافية : ٣ / ١٨ .

(٣) لم أجد رأي المبرد في المقتضب في حديثه عن باب النسب : ٣ / ١٣٣ ، وذكره الرضي في شرح الشافية : ٢ / ١٩ .

منع البصريون دخول لام التعريف على المضاف إضافة محضة ، نحو : هذا الغلامُ زيدٍ ، وهذا الكتابُ محمدٍ . يقول المبرد موضحاً : " **والقياس حاكم بعد أنّه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال .**

لا يجوز أن تقول : جاءني الغلامُ زيدٍ ؛ لأن الغلام معرف بالإضافة ، وكذلك لا تقول : هذه الدارُ عبيدالله ، ولا أخذت الثوبَ زيدٍ "[1] .

وعلة المنع أنّ المضاف فيها إلى معرفة يعرف بالإضافة : فلا تدخل عليه اللام ؛ لئلاّ يلزم اجتماع معرّفيْن على معرَّف واحد ، فتكون الإضافة معاقبة للام ، وكلٌّ منهما علامة لتعريف الاسم ، فلا يجوز الجمع بين علامتين لمعنى واحد[2] .

لذا اشترط ابن الحاجب للإضافة المحضة تجريد المضاف من التعريف ، فإن كان معرفاً باللام حذفت منه ، وإن كان علماً نكّر بجعله واحداً من جملة من سمِّي بذلك اللفظ[3] . وذلك نحو قول رجل من طيء :

علا زيدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضي الشفرتين يمان[4]

فأضاف العلم (زيد) إلى الضمير ، وجاز ذلك لأنه أجراه مجرى النكرة ، ثم عرّفه بإضافته إلى الضمير .

وجوّز الرضي إضافة العلم مع بقاء تعريفه ؛ إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا بأن أضيف العلم إلى ما هو متّصف به معنى ، نحو : (زيدُ الصدقِ) ، مستدلاً بقولهم : مُضَرُ الحمراءِ ، وربيعةُ الفَرسِ ، وأثمارُ الشاء ، وزيدُ الخيلِ)[5] .

---

(١) المقتضب : ٢ / ١٧٣ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٦ ؛ وحاشية الصبان : ٢ / ٢٥١ .

(٣) شرح الشافية : ٢ / ٢٣٩ .

(٤) من شواهد : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤٥٢ ؛ وشرح المفصل : ١ / ٤٤ ؛ وشرح الكافية : ١ / ٣٣٣ ؛ وشرح شواهد المغني : ١ / ١٦٥ ، وري فيه : بأبيض مشحوذ الغرار يمان ؛ وشرح الأشموني : ١ / ١٨٦ ؛ وشعر طيء : ٧٣١ ، وروي فيه :

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض من ماء الحديد يماني

(٥) شرح الكافية : ٢ / ٢٣٩ ؛ وانظر : التخمير : ١ / ١٩٢ ، ومضر وأثمار : علمان على قبيلتين ، وزيد الخيل : هو زيد بن مهلهل بن منهب ، وفد على النبي – صلى الله عليه وسلم – مع وفد طيء ، فأسلم وسماه : زيد الخير (ت ٩٠هـ) انظر : الأعلام : ٣ / ١٠١ .

وانطلاقاً من هذا الأصل منع البصريون أيضاً تعريف الاسمين في العدد المضاف إلى معدوده ، نحو : ثلاثةُ الأثوابِ ، ومائةُ الدرهمِ ، وألفُ الرجلِ ، فلا يجوز عندهم إدخال لام التعريف على المضاف في هذه المُثل ونحوها . فلا يقال : الثلاثةُ الأثوابِ ، ولا المائةُ الدرهمِ ، ولا الألفُ الرجلِ ... وجوّزوا إدخال اللام على المضاف إليه وحده دون المضاف ، نحو : ثلاثةُ الأثوابِ ، ومائةُ الدرهمِ[1] ، مستدلين بقول ذي الرمة :

وهل يرجعُ التسليمَ أو يدفعُ البكا ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ[2]

وبقول الفرزدق :

مازالَ مُذْ عقدَتْ يداه إزارَه ودنا فأدركَ خمسةَ الأشبارِ[3]

أمّا الكوفيون فجوّزوا تعريف الاسمين في كلّ عدد مضاف إلى معدوده ، محتجين بما رواه شيخهم الكسائي من قولهم : الخمسةُ الأثوابِ[4] .

وقد ردّ البصريون هذا بأنّ الرواية عن العرب الفصحاء خلافه[5] .

في مبحث النداء :

دخول حرف النداء على الاسم المعرّف باللام :

منع البصريون دخول حرف النداء على الاسم المعرف باللام ، وذلك في سعة الكلام ونثره ، فلا يقال : يا الرجلُ ، ولا : يا الفتاةُ . وحجتهم أنّ اللام تفيد التعريف ، و (يا) تفيد التعريف . وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ؛ ولهذا امتنع الجمع بينهما[6] ، كما امتنع الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم

(١) المقتضب : ٢ / ١٧٤ ؛ وشرح المفصل : ٢ / ١٢١ .

(٢) الديوان : ٣٣٢ ، وروي فيه : أو يكشف العمى بدلاً من : أو يدفع البكا .

(٣) الديوان : ٣٠٥ ، وهو من شواهد : المقتضب : ٢ / ١٧٤ ؛ وشرح شواهد المغني : ١ / ٢٥٦ .

(٤) التكملة : ٦٨ .

(٥) انظر : المقتضب : ٢ / ١٧٣ ؛ وشرح المفصل : ٢ / ١١٧ .

(٦) انظر : الإنصاف : مسألة (٤٦) : ١ / ٣٣٦ .

المنادى العلم ، نحو : يا زيدُ . فيلزم تنكيره أولاً ، ثمّ مناداته وتعريفه بالنداء ؛ وذلك لئلاّ يجتمع تعريفان على معرَّف واحد .

واستثنى البصريون من ذلك نداء لفظ الجلالة (الله) ، فيجوز عندهم نداؤه بـ (يا) نحو : يا الله . وهذا من الأمور التي خُصّ بها لفظ الجلالة ، مع أمور أخرى خصته بها العرب لكثرة استعماله[1] . والشيء إذا كثر استعماله عندهم جازت مخالفته للقياس ، ولا يجوز قياس غيره عليه .

وكذا في نداء ما يحكى من الجمل ، نحو : (يا الرجلُ منطلقٌ)[2] .

أمّا الكوفيون فجوّزوا دخول حرف النداء على الاسم المعرّف باللام ، محتجين بالسماع في قول الشاعر :

فيا الغلامان اللّذانِ فرَّا إيّاكما أن تكسباني شرًّا [3]

فجمع بين حرف النداء واللام ، فدلّ ذلك على جوازه .

وبالقياس ؛ فكما جاز بالإجماع أن يقال في الدعاء : (يا الله اغفر لنا) ، فيجوز في غيره .

وقد ردّ البصريون هذا ، وخرّجوا ما ورد منه على الضرورة ، أو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والأصل : يا أيُّها الغلامان .

والذي أرجحه هو رأي البصريين ، وهو أنه لا يجوز دخول حرف النداء على الاسم المعرف باللام ؛ لئلا يجتمع تعريفان على معرّف واحد . وهذا تبعاً للأصل

---

(١) البسيط في شرح الجمل : ٢ / ٩٣٤ .

(٢) وزاد بعض العلماء مواضع أخرى منها : الضرورة الشعرية ، وما سمي به من موصول مبدوء بـ(ال) نحو (الذي والتي) ، واسم الجنس المشبه به نحو : (يا الأسدُ شدّةً أقبلْ) ، وانظر : شرح الأشموني : ٣ / ٣٠ ، تعليق : حسن حمد .

(٣) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد : الإنصاف : ١ / ٣٣٦ ؛ وشرح المفصل : ٢ / ٩ ، وروي فيه : إياكما أن تكسبانا شرا ؛ وشرح الكافية : ١ / ١٤٦ ، وروي فيه : إياكما أن تبغياني شرا ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٢٦٤ ، وروي فيه : إياكما أن تبغيا لي شرا .

النحوي في منع توالي الأمثال المعنوية . وإذا أريد نداؤه جيء بـ(أيّ) للمذكر ، و (أيّة) للمؤنث وصلة لندائه ، يقول أبوحيّان : " **وهي – يقصد (أيّ) – وصلة لنداء ما فيه الألف واللام لمّا لم يمكن أن ينادى توصل بنداء (أيّ) إلى ندائه** "[1] .

وهذا هو الوارد في القرآن الكريم[2] ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴾[5] .

أمّا ما ورد منه مع لفظ الجلالة ، فقد أجمع العلماء على جواز دخول حرف النداء عليه ؛ وذلك لكثرة الاستعمال ، إلاّ أنّ الأكثر استعمالاً هو حذف حرف النداء ، والتعويض عنه بالميم المشدّدة في آخره . فيقال : اللّهمَّ اغفر لنا ، وهو الوارد في القرآن الكريم. فكلّ ما ورد فيه في نداء لفظ الجلالة جاء بلفظ (اللّهمَّ) من ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾[6] .

في مبحث جمع المؤنث السالم :

المعروف أن الاسم المفرد المؤنث إذا جُمع جَمع مؤنث سالماً زيد في آخره ألف وتاء ، نحو : هند وهندات ، وزينب وزينبات ، وهكذا .

---

(١) البحر المحيط : ١ / ٩٤ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الثالث : ٣ / ٢٩٥ .

(٣) الآية ٦ من سورة الانفطار .

(٤) الآية ١ من سورة المدثر .

(٥) الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٦) الآية ٢٦ من سورة آل عمران ، وانظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الثالث : ٣ / ٢٩٠ – ٢٩١ ؛ والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : أ ل هـ .

إلاّ ما كان في آخره تاء ، نحو : فاطمة ، وصالحة ، فتحذف تاء المفرد منه ثم يجمع ، فيقال : فاطمات ، وصالحات . والأصل : فاطمتات ، وصالحتات ؛ وذلك لئلا يجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة .

وعلّل الحريري (ت ٥١٦هـ) حذف التاء في هذا الجمع مع التاء دون العلامتين الأخريين له ، وهما الألف المقصورة ، نحو: سُعدى ، والممدودة، نحو : حسناء ، مع أن الكل علامات للتأنيث ؛ لأن التاء تجانس التاء الثابتة في الجمع ، فحذفت لئلا يجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ . وليس كذلك العلامتانْ الأخريان فهما من غير جنس علامة التاء التي هي علامة تأنيث الجمع ، فلهذا أثبتت[1] .

وكذلك تحذف التاء من الاسم المؤنث عند النسب إليه ، كقولهم في النسب إلى البصرة والكوفة ، بصريّة وكوفيّة ، والأصل : بصرتيّة ، وكوفتية ، فحذفوا التاء لئلا يجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة[2] .

في مبحث حروف الجرّ :

عن وعلى والكاف إذا دخل عليها حرف جرّ :

مما لا يخفى أن هذه الأحرف الثلاثة هي من حروف الجر ، وعملها جر ما بعدها ولها معان خاصة ترد عليها مبثوثة في كتب النحو .

وترد هذه الأحرف أسماء ، أمّا (عن) فتكون اسما بمعنى الجهة أو الناحية ، ويدخل عليها حرف الجر (من) خاصة ، وجعل منه قول قطري بن الفجاءة :

فلقد أراني للرماحِ دريّةً من عَنْ يميني تارة وشمالي [3]

---

(١) شرح ملحة الإعراب : ١١١ .

(٢) أسرار العربية : ٦٨ ؛ والأشباه والنظائر في النحو : ١ / ٣١٤ .

(٣) ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم : ١٧١ ، وهو من شواهد : الكتاب : ٢ / ٢٩٩ ؛ ومغني اللبيب : ١ / ١٣١ ؛ والهمع : ١ / ١٥٦ ؛ وشرح الأشموني : ٢ / ٢٦٦ ؛ وشرح التصريح : ٢ / ١٩ .

ويروى : درئية : والدرئية : هي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي ؛ وروي : من عن يميني مرة وأمامي .. في الافتتاح في شرح المصباح : ٣٣٤ .

فجاءت (عن) اسماً دالاً على الظرفية المكانية بمعنى الجهة أو الناحية . وعلل ابن يعيش ذلك بقوله : " **وأمّا كونها اسماً فيكون بمعنى الجهة أو الناحية ، فتقول : جلست من عن يمينه . أي من ناحية يمينه . وتبين ذلك بدخول حرف الجر عليه ؛ لأنّ حرف الجر لا يدخل على مثله** "(١) .

ويرى أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ) أنّ كل موضع دخلت فيه (من) على (عن) تكون اسماً(٢) .

وجوّز ابن هشام الأنصاري دخول حرف الجر (على) عليها ، وجعله نادراً . كما في قول الشاعر :

على عن يميني مرت الطير سنّحا وكيف سنوحٌ واليمينُ قطيعُ (٣)

ويرى الفراء وتبعه بعض الكوفيين أن (عن) باقية على حرفيتها مع دخول حرف الجر عليها ، وهذا يعني أنها لا تكون عندهم اسماً(٤) .

وأما (على) فتكون اسماً دالاً على الظرفية المكانية ، وذلك إذا دخل عليها حرف الجر أيضاً ، يقول سيبويه : " **... فقد يتسع هذا في الكلام ، ويجيء كالمثل ، وهو اسم ، ولا يكون إلاّ ظرفاً ، ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه** "(٥) .

ومن الشواهد على مجيء (على) اسماً دالاً على الظرفية المكانية قول مزاحم العقيلي :

---

(١) شرح المفصل : ٨ / ٤٠ .

(٢) معاني الحروف : ٩٤ .

(٣) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد مغني اللبيب : ١٩٩ .

(٤) الجنى الداني : ٢٤٣ .

(٥) الكتاب : ٤ / ٢٣١ .

غَدَتْ من عليه بعدَ ما تَمَّ ظمؤُها تصلُّ وعن قيضٍ بزيزاءَ مجهَلِ [1]

فجاءت (على) اسماً دالا على الظرفية المكانية بمعنى (فوق) ، وعلة ذلك دخول حرف الجر (من) عليها ، ولا يجوز أن تكون حرفاً لامتناع توالي حرفين بمعنى واحد ، وهو الجر . يدل على ذلك عبارة سيبويه السابقة التي مثل لها بقوله : (نهض من عليه) .

وأمّا الكاف فتكون اسماً بمعنى (مِثل) ، وذلك إذا دخل عليها حرف جر ، كما في قول خطام المجاشعي :

وصالياتٍ ككما يؤثفيْن [2]

فجاءت (الكاف) الثانية اسما ؛ وذلك لدخول حرف الجر (الكاف) الأولى عليها .

يقول ابن يعيش معلقاً : " **فدخول الكاف الأولى على الثانية دليل على أنها اسم، وأنّ المعنى : كمثلِ ما يؤثفين ... وعلم بدخول الأولى على الثانية أنها ليست حرفا ؛ لأنّ حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء** "[3] .

ويرى الرضي وابن هشام الأنصاري أنّ الكافين في البيت اسمان أو حرفان أُكِّد أولهما بثانيهما[4] .

---

(١) من شواهد : الكتاب : ٤ / ٢٣١ ، وروي فيه :

بعد ما تم حمسها تصل وعن قيض ببيداء مجهل .

ومن شواهد : أسرار العربية : ١٩١ ؛ ومغني اللبيب : ٦٩ – ١٩٤ .

(٢) من شواهد : الكتاب : ١ / ٣٢ ؛ والمقتضب : ٢ / ١٩٧ ، ٤/١٤٥ ؛ والخصائص : ٢ / ٣٦٩ ، والضرائر الشعرية لابن عصفور : ٣٠٤ ؛ وشرح الكافية : ١ / ٤٦٢ ، (تحقيق الحفظي) ؛ ومغني اللبيب : ٢٣٩ ؛ وشرح شواهد المغني : ١ / ٥٠٤ .

(٣) شرح المفصل : ٨ / ٤٣ .

(٤) شرح الكافية : ٢ / ٤٦٢ ؛ ومغني اللبيب : ٢٣٩ .

ومجيء الكاف اسماً بمعنى (مثل) لا يجوز إلا للضرورة عند سيبويه ، يقول : " **إلاّ أنّ ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل)** "[1] .

ووافقه ابن عصفور (ت ٩٦٩هـ)[2] ، في حين يرى الأخفش والفارسي وغيرهما أنها تكون اسماً في الاختيار[3] .

وخلاصة القول أنّ هذه الأحرف الثلاثة هي في أصل استعمالها حروف من حروف الجر . وإذا دخل عليها حرف جر عدّها بعض العلماء أسماء ؛ وذلك تبعاً للأصل النحوي الذي يمنع توالي مثلين بمعنى واحد ، وهو ما أرجحه حتى تطرد القاعدة .

- **اجتماع (اللام) و (كي) :**

وهذا مما يتعلق بحروف الجر في هذا الموضوع ، فـ(كي) ترد في اللغة العربية جارة ومصدرية عند الجمهور ، خلافاً للأخفش الذي يرى أنها حرف جر دائماً ، وخلافاً للكوفيين الذين يرون أنها مصدرية ناصبة للفعل المضارع دائماً[4] .

ويتعين كونها حرف جر بمعنى لام التعليل في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا دخلت على (ما) الاستفهامية ، نحو : كَيْمه ؟ فتكون حرف جر بمعنى لام التعليل ، والمعنى : له ؟ .

والثاني : (أَنْ) المصدرية وما في حيّزها ؛ ظاهرة ، نحو قول جميل بن معمر :

فقالت : أكلّ الناسِ أصبحْتَ مانحاً لسانَك ، كيما أنْ تغرَّ وتخدَعا[5]

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٢ .

(٢) ضرائر الشعر : ٣٠٤ .

(٣) الجنى الداني : ٧٩ .

(٤) المصدر السابق : ٢٦٤ .

(٥) الديوان : ٧٩ ، دار صادر ، بيروت .

فـ(كي) تعليلية جارة ، ولا يجوز أن تكون مصدرية ؛ لأنه وليها حرف مصدري ، وهو (أنْ) ؛ وذلك لئلا تتوالى أداتان لمعنى واحد .

والمقدّرة ، نحو : جئت كي تكرمَني ، وهذا في أحد الوجهين الجائزين فيها ، فتكون جارة بتقدير (أن) المصدرية بعدها ، وتكون مصدرية بتقدير اللام[1] قبلها .

والثالث : (ما) المصدرية وما بعدها ، كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرَّ ، فإنّما يُرجّى الفتى ، كيما يضرُّ وينفعُ[2]

والتقدير : كي الضرِّ .

ويتعين في (كي) أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع إذا سبقتها لام التعليل، نحو : جئت لكي أتعلمَ . فـ(كي) مصدرية ناصبة للمضارع ، ولا يجوز عدّها تعليلية لسبقها بلام التعليل ؛ وذلك تبعاً للأصل النحوي الذي يمنع توالي أداتين لمعنى واحد وهو الجر .

ومن الشواهد عليه قوله تعالى :﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾ ﴾[3] .

في مبحث التوكيد :

ورد توالي الأمثال المعنوية في مبحث التوكيد في التوكيد المعنوي ، والتوكيد اللفظي ، وفي باب (إنَّ) الناسخة المؤكدة المكسورة الهمزة ، نوضحة على النحو التالي :

---

(١) شرح ابن عقيل : ٣ / ٤ .

(٢) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وإلى عبدالله بن معاوية ، وإلى عبد الأعلى بن عبدالله ، وإلى النابغة الذبياني ، أو الجعدي ، وهو من شواهد : مغني اللبيب : رقم (٣٣١) ، والخزانة : ٨ / ٤٩٨ .

(٣) الآيتان : ٢٢ ، ٢٣ من سورة الحديد .

في باب التوكيد المعنوي :

التوكيد بـ(كل وأجمع) وما يليهما من ألفاظ التوكيد المعنوي ، وهي : أكتع ، وأبصع ، وأبتع . فيرى النحاة أن الغرض من التوكيد بكل وأجمع الإحاطة، والشمول ، والعموم ، يقول أبو علي الفارسي موضحاً : " **ويؤكد الاسم أيضا بما يكون للإحاطة والعموم ، وذلك نحو : جاءني القوم أجمعون ، وجاءني إخوتك كلُّهم . وكذا جاءوني أجمعون ، وجاءوني كلُّهم** "[1] .

ويقول ابن يعيش : " **وكلّ وأجمع يجديان الجمع والشمول والعموم . والتأكيد بهما لإفادة ذلك ، فإذا قلت : جاءني القومُ كلُّهم أجمعونَ ، جئت بالتأكيد لئلا يفهم غير المراد** "[2] .

ومعنى (كل وأجمع) واحد في التوكيد من جهة الإحاطة والعموم والشمول ، فيجوز التوكيد بـ(كلّ) وحدها ، وبـ(أجمع) وحدها ، كما يجوز التوكيد بهما معاً مبالغة في التوكيد، وهذا رأي الخليل وسيبويه والجمهور[3] ، وهو رأي ابن يعيش ، يقول : " **ولك تأتي بكلّ وحدها ، وبأجمع وحدها ؛ لأنّ معناها واحد في التأكيد من جهة الإحاطة والعموم . فإن جمعت بينهما فللمبالغة في التأكيد** "[4] .

ويذكر ابن عقيل أنه يجاء بـ(أجمع) وما بعدها بعد (كلّ) لتقوية قصد الشمول[5] .

---

(١) الإيضاح العضدي : ٢٧٣ .

(٢) شرح المفصل : ٣ / ٤٠ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٢٨٧ .

(٤) شرح المفصل : ٣ / ٤٠ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٣ / ٢٠٩ .

ويرى المبرد والفراء والزجاج أن التوكيد بـ(أجمع) بعد (كلّ) يفيد الجملة معنى آخر ، وهو الدلالة المجيء مجتمعين لا غير ، نحو : جاء القومُ كلُّهم أجمعونَ ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[1] .

وردّ أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) هذا الرأي بقوله : " **وهذا بعيد لأنك تقول : جاء القومُ كلُّهم أجمعون وإن سبق بعضهم بعضاً . ولأنه لو كان كما زعم لكان حالاً لا توكيداً** "[2] .

وإلى هذا ذهب الرضي ، يقول راداً هذا الرأي : " **... وليس بشيء – يقصد رأي عن زعم ذلك – لأنك إذا قلت : جاءني القومُ أجمعون ، فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقاً منهم لا اجتماعهم في وقت واحد ؛ فكذا يكون مع تقدم لفظ (كلّهم) ، وكأنهما – يقصد المبرد والزجاج – كَرِهَا ترادف لفظين لمعنى واحد ، وأيٌّ محذور في ذلك مع قصد المبالغة** "[3] .

ويتفق السيوطي مع هذا الرأي ، يقول : " **وهو مردودٌ – يقصد رأي المبرد وغيره – بقوله تعالى : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[4] ، مع أنّ إغواءَهم لم يجتمع في وقت واحد** "[5] .

وأرجح ما ذهب إليه المبرد ومن تبعه ؛ ذلك أنّ لكلّ مقام مقالاً ، ولكلّ آية سياقها الخاص ، فقوله تعالى : (كلّهم) دليل على أنّه لم يشذّ منهم أحد ، وقوله تعالى : (أجمعون) دليل على أنه لم يتأخر في ذلك منهم أحد ، بل وقع السجود

---

(١) الآية : ٣٠ من سورة الحجر .

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن : ٢ / ٧٤ .

(٣) شرح الكافية : ١ / ٣٣٧ .

(٤) الآية ٨٢ من سورة ص .

(٥) الهمع : ٢ / ١٢٤ .

منهم مجتمعين في وقت واحد ، وهذا ما يقتضيه المعنى لأن ينصرف إلى أكمل الأحوال . فإذا فهمت الإحاطة من لفظ (كلّ) لم يكن بدٌّ من كونه في وقت واحد ، وإلاّ كان لغواً ، وهو الموافق لبلاغة التنزيل [1] .

فدلالة الكلمة منفردة تختلف عن دلالتها مجتمعة مع أخرى ، يدل على ذلك سياق الآية مع ما قبلها وما بعدها ، يقول تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ [2] . فقوله تعالى : (مع الساجدين) يؤيد أن السجود وقع منهم مجتمعين ؛ وذلك لدلالة (مع) على المعية والمصاحبة ، وتقتضي الاجتماع في الزمان نحو : هما ولدا معاً ، وفي المكان ، نحو : هما في الدار معاً [3] .

وإذا أريد المبالغة في قصد الإحاطة والشمول في التوكيد جيء بعد لفظ (أجمع) بألفاظ : أكتع وأبصع وأبتع ، يقول الصيمري : " **وإذا أكّدت جماعة المذكرين قلت : جاءني إخوتُك كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون ، فيكون هذا تأكيداً بعد تأكيد** " [4] . وهذا يعني أنّ هذه الألفاظ لا يؤكد بها منفردة ، بل تتبع غيرها ، وهو (أجمع) ، فلا تستعمل إلاّ بعده عند جمهور النحويين ، يقول ابن الحاجب : " **وأكتع وأخواه – يقصد أبصع وأبتع – أتباع لأجمع فلا تتقدم . وذكرها دونه ضعيف** " [5] .

---

(١) روح المعاني : ١٤ / ٤٥ .

(٢) الآيات ٢٨ – ٣١ من سورة الحجر .

(٣) المفردات : (مع) .

(٤) التبصرة والتذكرة : ١ / ١٦٧ .

(٥) شرح الكافية : ١ / ٣٣٦ .

وجوّز الكوفيون وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) التوكيد بـ(أكتع) دون سبقه بـ (أجمع) مستدلين بقول الراجز :

يا ليتني كُنْتُ صبيّاً مرضعا تحملني الذّلفَاءُ حولاً أكتَعَا [١]

والمشهور في ترتيب هذه الألفاظ هو تقديم (أجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع).

اجتماع (النفس والعين) في التوكيد المعنوي :

يذكر ابن يعيش أنّ الغرض من التوكيد بالنفس والعين هو توكيد ما ثبتت حقيقته ، بالإضافة إلى إزالة ظن المخاطب إرادة المجاز ، يقول : " **إذا قلت : جاءني زيدٌ نفسه أو عينُه ، فيزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة المجاز ، ويؤمن غفلة المخاطب** " [٢] .

ويؤكد بالنفس وحدها ، نحو : جاء الخليفة نفسُه ، أو بالعين وحدها ، نحو : جاء الخليفةُ عينه ، أو بهما معاً بشرط تقديم النفس ، نحو : جاء الخليفةُ نفسُه عينُه [٣] .

وفي هذه الحال يتوالى مؤكدان (النفس والعين) ، وهذا جائز ، ولعل السبب هو المبالغة في التوكيد .

ب- في باب التوكيد اللفظي :

التوكيد اللفظي هو إعادة أو تكرير الشيء بلفظه ، بقصد توكيده وتقويته ، يقول ابن مالك في تعريفه : " **والتوكيد اللفظيّ : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى** " [٤] .

ويتضح من العبارة السابقة أن التوكيد اللفظي قسمان :

---

(١) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد : شرح الكافية : ١ / ٣٣٥ ؛ وشرح ابن عقيل : ٢ / ٢١١ ، ومغني اللبيب : ٢/١٠٣٦ ؛ والأشموني : ٣ / ٧٦ ؛ وضرائر الشعر : ٢٩٤ ؛ والهمع : ٢ / ١٢٤ .

(٢) شرح المفصل : ٧ / ٤٠ .

(٣) شرح الأشموني : ٢ / ٣٣٤ ؛ وشرح التصريح : ٢ / ١٢٠ .

(٤) التسهيل : ١٦٤ .

الأول : ما يكون بتكرار اللفظ نفسه ، نحو : حضرَ خالدٌ خالدٌ ، أو : جاء جاءَ محمدٌ ، أو : لا لا تفعْلِ الشرَّ .

والثاني : ما يكون بتكرار معنى اللفظ أو مرادفه ، وهو المقصود بقوله : (أو تقويته بموافقه معنى) . نحو : أنت بالخير حقيق قمن . ونحو : عندي برٌّ قمحٌ .

ومنعه بعض العلماء ؛ لأنه لا يؤدي المعنى المرادف تماماً . نحو : قعدت جلست فالقعود يختلف عن الجلوس .

ويقع التوكيد اللفظي في الاسم والفعل والحرف والجملة . نحو : جاءَ محمدٌ محمدٌ وجاءَ جاءَ محمد ، ولا لا أذهب معك ، ونحو : إنّ محمداً ناجحٌ إنَّ محمداً ناجحٌ .

وحدد العلماء التوكيد اللفظي بتكراره ثلاث مرات ، يقول الشيخ خالد الأزهري : " **ولا يزيد – يقصد التوكيد اللفظي – على ثلاث** "[1] .

وذكر العلامة يس زين العابدين أن الأدباء اتفقوا على أن التأكيد إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات[2] ، ومن الشواهد عليه قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " **أيُما امرأةٍ نكحَتْ نفسَها بغير وليِّها فنكاحها باطلٌ باطلٌ باطلٌ** "[3] ، فكرر الاسم (باطل) مرتين للتوكيد.

ومنه في توكيد الجملة ، قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " **والله لأغزوَنَّ قريشاً ، واللهِ لأغزونَّ قريشاً ، والله لأغزوَنَّ قريشاً** "[4] .

ومنه أيضاً قول الشاعر :

---

(١) شرح التصريح : ٢ / ١٢٧ .

(٢) حاشية يس على شرح التصريح : ٢ / ١٢٧ .

(٣) رواه أبو داود ، كتاب النكاح ، باب : الولي ن عن عائشة – رضي الله عنها – بلفظ : (بغير إذن مواليها) ٢ / ٢٢٩ ، ورواه ابن ماجه في كتاب لا نكاح إلاّ بولي ، ١ / ٦٠٥ ، وأخرجه الدارمي في كتاب النكاح ، باب النهي عن النكاح بغير ولي ، ٢ / ١٣٧ .

(٤) رواه أبو داود في : (كتاب : الأيمان والنذور) ، باب الاستثناء في اليمين : ٣ / ٢٣١ .

ألا يا اسلمي ثمَّ اسلمي ثمَّت اسلمي ثلاثَ تحيّات وإن لم تكلّمي [1]

فاستشهد به لجواز تأكيد الجملة تأكيداً لفظياً ، كما يجوز تأكيد المفرد كذلك[2]

فجملة (لأغزوَنَّ قريشاً) الثانية والثالثة توكيد لفظي للأولى .

فالتماثل في التوكيد اللفظي إنما يقع إذا كرر لفظ المؤكد مرتين كالشواهد السابقة فيتوالى حينئذ مؤكدان ، وهما بمعنى واحد . وهو جائز كما رأينا ؛ لأنه واقع في التوكيد ، والغرض منه تقوية الكلام وتثبيته للسامع .

أما عند عدم التكرار ، نحو : جاء محمد محمد . فلا توالي هنا ؛ لأنّ الأول هو المؤكَّد وهو المتبوع ، والثاني المؤكِّد ، وهو التابع ، فمعنى الأول لا يوافق الثاني .

وعلى الرغم من أنّ ألفاظ التوكيد المعنوي أو اللفظي المتوالية تفيد التوكيد ؛ إلاّ أن العلماء جوّزوا اجتماعها ؛ وذلك لأنّ في إحداها ما في الأخرى وزيادة . وهذا أمر غير مستنكر عندهم ؛ لأنه للتوكيد ، والتوكيد مستثنى من ذلك ، إذا أريد باجتماع ألفاظه قصد المبالغة والتقوية في الكلام . يقول السيوطي : " **ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ؛ لأنّ في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف إلاّ في التوكيد** "[3] .

وممّا يؤيد رأي السيوطي ، وهو أنّ التوكيد الغرض منه تقوية الكلام وإثبات صحته ، فلذا خصّ بأمور منها – كما اتضح في هذا البحث – اجتماع أكثر من مؤكد ، وهما بمعنى واحد ، ومنها الفصل به بين العوامل والمعمولات المتلازمة ، كالمضاف والمضاف إليه بالقسم – وهو للتوكيد – نحو : هذا غلامُ واللهِ زيدٍ ، وغيره كثير ممّا هو في المباحث النحوية .

فالجمع بين مؤكدين متواليين جائز عند العلماء سواء اتفق اللفظان أم اختلفا .

---

(١) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد : شرح المفصل : ٣ / ٣٩ .

(٢) شرح المفصّل : ٣ / ٣٩ .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو : ١ / ٣١٤ .

جـ - في باب (إنَّ) المكسورة الهمزة :

وهذا من فروع المسألة ، فالمعروف أنّ معنى (إنَّ) هو توكيد مضمون الجملة الاسمية ، نحو : إنّ زيداً ناجحٌ . والمعروف أيضا أنّ (اللام) الداخلة على خبر إنَّ حرف يفيد التوكيد ، وأكثر ما ترد في باب النواسخ مع (إنَّ) المكسورة الهمزة ، وعلل ابن يعيش ذلك بأمرين[1] :

الأول : أنّ (إنَّ) تكون جواباً للقسم ، ولام التوكيد يؤكد بها جواب القسم .

والآخر : أنّ (إنّ) للتوكيد ، واللام للتوكيد ، فجاز الجمع بينهما لاتفاق معنييهما.

وتدخل لام التوكيد في باب (إنّ) المكسورة الهمزة في أربعة مواضع : الاسم ؛ وضمير الفصل المتوسط بين اسمها وخبرها ؛ والخبر ؛ ومعمول الخبر .

- **دخول لام التوكيد على (إنَّ) نفسها :**

منع جمهور النحويين دخول (اللام) على (إنَّ) نفسها ، محتجين بأنهما للتوكيد ، ولا يجوز الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، يقول ابن جني في باب (إصلاح اللفظ) : " **... ومن ذلك قوله : إنَّ زيداً لقائم . فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ، فتقديرها أوّل : لَإنَّ زيداً منطلق . فلمّا كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد ، أخرت اللام إلى الخبر ، فصار : إنَّ زيداً لمنطلقٌ** "[2] .

وممّن يرى هذا الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، يقول موضحاً : " **تدخل لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة نحو : إنّ زيداً لقائمٌ . وتسمىّ اللام المزحلقة ؛ وسميّت بذلك**

---

(١) شرح المفصل : ٨ / ٦٤ .

(٢) الخصائص : ١ / ٣١٤ ؛ وانظر : المقتضب : ٢ / ٣٤٣ ؛ والأصول في النحو : ٢ / ٢٣٤ ؛ ومعاني الحروف : ٥١ ؛ والإيضاح العضدي : ١١٩ ؛ والتخمير : ٤ / ٤٩ ؛ وشرح المفصل : ٩ / ٢٥ ؛ والجنى الداني : ١٢٨ .

لأنّ أصل : إنَّ زيداً لقائمٌ : لَئنَّ زيداً قائمُ، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام "[1] .

ويذكر السيوطي في معرض حديثه عن الأصل النحوي : لا تجتمع أداتان لمعنى : " **ومن فروع القاعدة أيضاً تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر (إنَّ) ، وكان حقّها أن تكون في أول الجملة وصدرها ، ولكنّهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد** "[2] .

وأرى أن ما ذهب إليه العلماء في هذا غير مقنع ، فلم يقم دليل على أنّ الأصل في اللام أن تكون في افتتاح الكلام مع (إنَّ) ، ثم زحلقت إلى الخبر ، ولكن هذا موضع من مواضع التوكيد بها ، وهو خبر (إنّ) المكسورة الهمزة ، ولم يسمع توكيد (إنَّ) نفسها باللام .

وأرى أنّ تسمية اللام التي للتوكيد تارة بلام الابتداء ، وتارة بالمزحلقة ، وغيرهما هي تسمية لفظية ، والأولى تسميتها بلام التوكيد في جميع مواضعها التي ترد فيها ، سواء مع المبتدأ ، أم مع (إنَّ) ، أم في جواب القسم ، أو في جواب (لو ولولا) ، من أدوات الشرط غير الجازمة ، أو مع (إنَّ) المؤكدة المخفّفة من المشدّدَة ؛ لأن الغرض منها هو التوكيد ، وهو معناها الذي تؤديه في جميع المواضع السابقة .

ويجيز كثير من النحويين دخول لام التوكيد على (إنّ) الناسخة نفسها في حال إبدال همزتها هاء ، نحو : لهنَّكَ رجلُ صدقٍ . وقد اختلف العلماء في هذه العبارة على آراء :

الأول : لسيبويه ، وهو أنّ الأصل : إنَّك ، أبدلت همزتها هاءً ، كما أبدلت في أرقْتُ ، فقالوا : هَرقْتُ ، وغيرها كثير . ثم اتصلت بها – أي بالهاء – اللام

(١) شرح التصريح : ١ / ٢٢١ .

(٢) الأشباه والنظائر : ١ / ٣١٤ .

لوقوعها في جواب القسم ، يقول سيبويه موضحاً : " **وهذه – يقصد لهنّك – كلمة تكلّم بها العرب في حال اليمين ، وليس كلّ العرب تتكلّم بها ، تقول : لهنَّكَ رجلُ صدقٍ، فهي (إنَّ)، ولكنّهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله هرقْتُ . فلحقت (إنَّ) اللام في اليمين ، كما لحقت (ما) ، فاللام الأولى في (لهنّك) لليمين ، والثانية – يقصد التي في الخبر - لام (إنَّ)** "[1] .

والثاني : لجماعة من النحويين منهم الكسائي ، وأبو علي الفارسي ، والمفضل ابن سلمة[2] ، وهو أن الأصل فيها : لاه إنّك ، أي : والله إنَّك ، ثم حذفت الألف من (لاه) والهمزة من (إنَّ) ، فصار (لهنّك) فاللام في هذه العبارة ليست لام التوكيد ، وإنما هي لام مقتطعة من لفظ الجلالة (لاه) . ومنه قول الشاعر :

لاه ابن عمّك ، لا أفضْلتَ في حسبٍ عنّي ، ولا أنت ديّاني فتخزوني [3]

أي : لله ابن عمّك .

والثالث : للفراء ، وهو أنّ أصله : (واللهِ إنّك) ، فحذفت الواو وإحدى اللامين من (واللهِ) ، وحذفت الهمزة من (إنَّ)[4] .

وما ذهب إليه سيبويه هو الأولى ؛ لأنه يبعد عن الحذف والتقدير ، فاللام في (لهنّك) لام التوكيد واقعة في جواب قسم مقدّر .

---

(١) الكتاب : ٣ / ١٥٠ .

(٢) لسان العرب : (ل هـ ن) .

(٣) نسب إلى ذي الإصبع العدواني ، واسمه حرثان بن محرث ، وذلك في : إصلاح المنطق : ٣٧٣ ؛ وخزانة الأدب : ٧ / ١٧٣ ؛ والدرر : ٤ / ١٤٣ ؛ وشرح التصريح : ٢ / ١٥ ؛ وشرح شواهد المغني : ١ / ٤٣٠ ؛ ولسان العرب : ١٠ / ٢٨٠ (فضل) .

ونسب لكعب الغنوي في الأزهية : ٩٧ ، وهو بلا نسبة في : الخصائص : ٢ / ٢٨٨ ؛ والإنصاف : ١ / ٣٩٤ ؛ وشرح المفصل : ٨ / ٥٣ ؛ وشرح ابن عقيل : ٣٦٤ ؛ والجنى الداني : ٢٤٦ ؛ والأشباه والنظائر في النحو : ١ / ٢٦٣ ، ٢ / ١٢١ ؛ والهمع : ٢ / ٢٩ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ٤٦٥ .

ومهما يكن من أمر ؛ فإنَّ الواضح من كلام سيبويه السالف الذكر ، أنّ هذه العبارة قول خاص ببعض العرب ، ولعله لغة لبعضهم يتكلمون بها في حال اليمين .

فيجوز في هذه الحال الجمع بين اللام و (إنَّ) ، وهما للتوكيد ؛ لأنه لما أبدلت الهمزة هاء زال لفظ (إنَّ) ، فصار كأنه شيء آخر ، وهذا الذي ذكره النحويون غير مقنع ؛ لأنهم لم يوضحوا معنى (إنَّ) بعد إبدال همزتها هاء ، فهل زال عنها معنى التوكيد ؟ وجاز الجمع بينها وبين اللام ؟ أو أنها باقية على معناها في إفادة التوكيد ، كما دلت عليه عبارة سيبويه السابقة ، حيث جعل اللام الثانية لام (إنَّ) أي واقعة في خبرها .

وأرى أنّ هذا التعبير يجب الاقتصار فيه على ما سمع ، ولا يستعمل ابتداء في غير القسم نحو : لَهنَّ زيداً لناجحٌ ؛ لأنه لغة لبعض العرب فلا يعمّم .

ومن خصائص هذا التعبير ؛ أنّ اللام تلزم (إنَّ) المبدلة همزتها هاء الواقعة في جواب القسم، أمّا في غيره فالكثير أن يتصل خبرها باللام إذا وقعت في جواب القسم لاهي ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ وَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمۡ لَمِنكُمۡ ﴾[2] ، وغيرهما من الآيات . وكذا تلزم اللام خبرها غالباً.

ومن الشواهد على تلك اللغة ، قول الشاعر :

لهنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لوسيمةٌ على هنواتٍ كاذبٍ من يقولها[3]

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الحج .

(٢) الآية ٥٦ من سورة التوبة .

(٣) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد : معاني القرآن : ١ / ٤٦٦ ؛ والإنصاف : رقم (٢٠٩) ، والهمع : ١ / ١٤١ ، والخزانة : ١٠ / ٣٤٠ .

وقول الآخر :

ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنَّكَ من برقٍ عليَّ كريمُ [1]

وقد ورد في شعر العرب المحتجّ بهم كثيراً[2] ، مما يدل على أنه لا يكثر في سعة الكلام .

ب- دخول لام التوكيد على اسم (إنَّ) :

جوّز العلماء توكيد اسم (إنَّ) باللام بشرط أن يتأخر عن الخبر ، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة ؛ لأنه لا يتقدم إلاّ وهو كذلك ، نحو : إنَّ في الدار لزيداً ، وإنَّ عندك لمحمداً .

أماّ إذا كان الاسم متقدماً على الخبر فيتمنع التقديم ، نحو : إنَّ لمحمداً عندك ، وإنَّ لزيداً في الدار ، وعلة المنع لئلاً يجتمع حرفان لمعنى واحد وهو التوكيد ، دون فاصل بينهما ، وهذا لا يجيزه العلماء ، يقول المبرد موضحا : " **وأعلم أنه لا يحسن أن يلي (إنَّ) (أنَّ) ؛ لأن المعنى واحد ، كما لا تقول : لَئن زيداً منطلقٌ ؛ لأنّ اللام في معنى (إنَّ) ؛ فإن فصلت بينهما بشيء حَسُنَ واستقامَ فقلت : إنَّ في الدارِ لزيداً ، ولا تقول : إنَّ لزيداً في الدار** "[3] .

تطرق المبرد في النص السابق إلى بعض المواضع التي يمتنع فيها توالي حرفين متماثلين في المعنى دون فاصل بينهما ؛ وهذه المواضع هي : توالي (إنَّ وأنَّ)

---

(١) نسب لرجل من نمير ، ولمحمد بن سلمة ، وهو من شواهد : الخصائص : ٣١٥/١ ؛ وشرح الكافية : ٢ / ٣٥٧ ؛ وشرح المفصل : ٨ / ٦٣ ؛ ومغني اللبيب : رقم : ٤١٤) ؛ وشرح شواهد المغني : ٢ / ٦٠٢ .

(٢) انظر ما أورده الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد من هذه الشواهد في كتاب : الإنصاف ، الهامش ، ١ / ٢١١ .

(٣) المقتضب : ٢ / ٣٤٢ .

وتوالي اللام و (إنَّ) ، سواء دخلت على (إنَّ) نفسها ، أو على اسمها ؛ وذلك لأن معناهما واحد ، وهو التوكيد .

ومن الشواهد على توكيد اسم (إنَّ) باللام قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾[2] .

وما ذكره النحويون في هذا المقام موافق لما جاء في القرآن الكريم ؛ فكلّ ما ورد منه جاء فيه اسم (إنَّ) مؤكداً باللام متأخراً عن الخبر ، وهذا راجع إلى أن الخبر لا يجوز تقديمه في هذا الباب إلا إذا كان شبه جملة ، وهو راجع إلى السماع أيضاً .

ج- دخول لام التوكيد على ضمير الفصل المتوسط بين اسم (إنَّ) وخبرها :

الغرض من ضمير الفصل هو الفرق بين الخبر والصفة إلى جانب إفادته التوكيد ، يقول ابن يعيش موضحاً : " **وإنما اشترط – أي ضمير الفصل – أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ؛ لأنّ فيه ضرباً من التأكيد ، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل ، نحو : قمْتُ أنا** "[3] .

ويذكر ابن يعقوب المغربي (ت ٧٨٣هـ) أنّ الغرض منه القصر والتخصيص – وهما من معاني التوكيد – ، يقول : " **... أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ، أي : المسند إليه بالمسند ، بمعنى جعل المسند مختصًّا بالمسند إليه ، بحيث لا يتعداه إلى مسند آخر ، كقولنا : زيدٌ هو الساعي في حاجتك ، فذكر ضمير الفصل ليفيد أنّ المسند هو (الساعي) مخصوص بالمسند إليه وهو (زيد) بحيث لا يتعداه إلى أن يكون غير زيد ساعياً** "[4] .

---

(١) الآية ١٢١ من سورة الشعراء .

(٢) الآية ٣ من سورة القلم .

(٣) شرح المفصل : ٣ / ١١٠ .

(٤) شروح التلخيص : ١ / ٣٨٦ .

وقد أشار الزمخشري إلى هذه الأغراض الثلاثة في معرض شرحه لقوله تعالى : ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[1] ، يقول : " - هم - فصل . وفائدته : الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره "[2] .

ويجيز النحويون دخول لام التوكيد على ضمير الفصل بشرط أن يتوسط بين اسم (إنَّ) وخبرها، نحو : إنَّ الحقَّ لهو المنتصرُ ، وإنَّ الباطلَ لهو المنهزمُ . ومن الشواهد عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لأنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾[4] ، وهذا من المواضع التي أجاز النحويون فيها توالي متماثلين في المعنى ، وهما لام التوكيد وضمير الفصل ، ولعل هذا يعود إلى أن الغرض من دخول اللام هو المبالغة في التوكيد ، وتقوية الكلام ، واختلاف المؤكدين . فالأول حرف والثاني اسم .

د- دخول لام التوكيد على خبر (إنَّ) :

جوّز النحويون دخول لام التوكيد على خبر (إنَّ) ، ويسمونها عندئذ بالمزحلقة، والغرض من دخولها هو المبالغة في التوكيد ، وتقوية المعنى ، يقول ابن يعيش معللاً : " **وذلك أنّا إذا قلنا : زيدٌ قائمٌ ، فقد أخبرنا بأنه قائم لا غير ، وإذا قلنا : إنَّ زيداً قائمٌ ، فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكداً ، كأنه في حكم المكرر ، نحو : زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمُ . وإن أتيْتَ باللام كان المكرر ثلاثاً ، فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد ، وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر** "[5] .

---

(١) الآية ٥ من سورة البقرة .

(٢) الكشاف : ١ / ١٤٦ .

(٣) الآية ٦٢ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٨٧ من سورة هود .

(٥) شرح المفصل ، ٨ / ٦٣ .

ومن الشواهد على دخول اللام في خبر (إنَّ) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[1] .

هـ- دخول لام التوكيد على معمول خبر (إنَّ) :

المقصود بمعمول الخبر هو ما للخبر فيه عمل ، نحو : إنَّ زيداً آكلٌ طعامَك ، وجوّز النحويون دخول اللام على معمول الخبر بشرط أن يكون صالحاً لدخول لام التوكيد عليه ، فإن لم يكن صالحاً لدخول اللام عليه امتنع توكيده بها ، نحو : إنَّ زيداً عمراً ضربَ . والعلة في هذا أنّ دخولها على المعمول فرع لدخولها على الخبر[2] .

ويشترط كذلك أن يكون المعمول متوسطاً بين اسم (إنَّ) وخبرها ، نحو : إنّ زيداً لطعامك آكلٌ ، أو بين خبرها شبه الجملة المتقدم ، واسمها المتأخر ، نحو : إنّ عندي لفي الدارِ زيداً ، أو بين معمول خبرها الثاني واسمها ، نحو : إنَّ عندي لفي الدار زيداً جالسٌ . فإن تأخر معمول الخبر عن الخبر امتنع دخول اللام عليه، نحو : إنّ زيداً آكلٌ لطعامَك ، و : إنَّ زيداً جالسٌ لعندَك .

ويشترط كذلك لدخولها على معمول الخبر ألاّ تدخل عليه وعلى الخبر معاً ، نحو : إنَّ زيداً لفي الدار لَقائمٌ ، و : إنَّ زيداً لعمراً لضاربٌ .. وجوّزه أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٠هـ) قياساً على قولهم : مررت بالقوم أجمعين أكتعين ؛ وذلك بقصد المبالغة في التوكيد . وقد سمع منه قولهم : إنّي لَبحمدِ الله لصالحٌ[3] . وهذا ما

---

(١) الآية ١١ من سورة العاديات .

(٢) شرح الأشموني : ١ / ٤٩٤ .

(٣) شرح ابن عقيل : ١ / ٣٧١ .

أرجحه هنا قياساً على مواضع كثيرة جاز الجمع فيها بين متماثلين منفصلين في التوكيد خاصة .

ومن الشواهد على دخول لام التوكيد على معمول خبر (إنَّ) قول أبي زبيد الطائي :

إنَّ امرأً خَصَّني عمداً مودّتَه على التنائي لَعندي غيرُ مكفورِ[1]

* * *

(١) من شواهد : الكتاب : ١٣٤/٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه : ١ / ٤٣٢ ؛ وسر الصناعة : ١ / ٣٧٥ ؛ وشرح المفصل : ٨ / ٦٥ ؛ وشرح الأشموني : ٢ / ٣٣٠ ؛ والدرر : ٢ / ١٨٣ ، ٥ / ١٨ . ولم يذكر في شعر طيء وأخبارها ، د. وفاء السنديوني .

الخاتمة وأهم النتائج :

أحمد الله على توفيقه لي لإتمام هذا البحث المختصر في أصل من الأصول النحوية بعنوان (**توالي الأمثال اللفظيّة والمعنوية**) ، وقد توصلت إلى النتائج الآتية :

- أنّ هذا الأصل من الأصول النحوية المعتمدة عند علماء النحو والصرف .
- لم يرد هذا الأصل تحت عنوان واحد في كتاب النحو .
- توصل هذا البحث إلى تعريف التوالي في الاصطلاح النحوي .
- جمع البحث ما جاء متناثراً ضمن الكتب من قواعد هذا الأصل النحوي ، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر ، وردّها إلى الأصل النحوي وهو منع توالي الأمثال ، وبين رأي العلماء في ذلك .
- توالي الأمثال ورد في اللفظ وفي المعنى ، واتضح أن العرب كانت تعدل عنه ؛ لأنه يؤدي إلى ثقل في النطق أحياناً ، وهذا مخالف لطبيعة اللغة العربية التي تميل إلى التخفيف في النطق ، لذا رأيناهم يلجأون إلى الهروب منه بطرائق مختلفة كالحذف أو الإبدال أو الفصل بين المتواليين بفاصلٍ ما ، أو تأويل أحد المتواليين تأويلا يبعده عن كونه بمعنى الآخر .

ومن الأسباب التي دعت العرب إلى العدول عن هذا الأصل أحياناً ، هو منطق اللغة العربية المبني على التنويع ، وعدم التوالي في الغالب ونفورها من اجتماع الأمثال .

- التوالي الممتنع هو ما يحدث دون فاصل بين المتواليات ، أمّا إذا فصل بين المتواليات جاز اجتماعها ، وهذا في غير التوكيد ، أمّا فيه فالتوالي يقع دون فاصل ؛ وذلك لأن الغرض منه هو تقوية الكلام وتثبيته في نفس السامع .

- أن هذا البحث لا يتسع لاستقصاء هذا الأصل النحوي ؛ لأنه باب واسع في اللغة تشترك فيه أبواب متفرقة من أصوات اللغة وتصريفها ونحوها ودلالتها .

وهذا البحث دعوة للدارسين للقيام باستقصاء موضوعاته وبحثها في رسالة علمية واسعة تجمع جزئياته وتردها إلى قواعدها .

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

١- **إرتقاء السيادة في علم أصول النحو** ، يحيى الشاوي الجزائري ، تحقيق : عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي ، دار الأنباء ، بغداد ، ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

٢- **أساس البلاغة** ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٩م .

٣- **أسرار العربية** ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : بركات يوسف هبود ، دار الأرقم ، بيروت، ١٩٩٩م .

٤- **الأشباه والنظائر في النحو** ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

٥- **الإصباح في شرح الإقتراح** ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م .

٦- **إصلاح المنطق** ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، د . ت.

٧- **الأصول في النحو** ، أبو بكر محمد بن سهل السراج ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥م .

٨- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** ، أبو عبدالله أحمد بن خالويه ، دار الكتب العلمية ، بيروت . د . ت .

٩- **الافتتاح في شرح المصباح** ، حسن باشا علاء الدين الأسود ، تحقيق : عبدالله بن محمد ابن عون الشهراني ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٩٨٥م .

١٠- **إملاء ما منَّ به الرحمن** ، أبو البقاء العبكري ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩م.

١١- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، القاهرة ، د .ت .

١٢- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٠م .

١٣- **الإيضاح العضدي** ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

١٤- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢م.

١٥- **البسيط في شرح الجمل** ، ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

١٦- **التبصرة والتذكرة** ، أبو محمد عبدالله بن إسحاق الصميري ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م .

١٧- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

١٨- **التعليقة على كتاب سيبويه** ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .

١٩- **تفسير البحر المحيط** ، أثيرالدين الدين محمد بن يوسف حيّان ، مطبعة النصر الحديثة ، الرياض ، د . ت .

٢٠- **التكملة** ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : حسن فرهود ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ١٩٨١م .

٢١- **الجمل في النحو** ، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م .

٢٢- **جمهرة اللغة** ، ابن دريد ، صادر ، بيروت ، د . ت .

٢٣- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م .

٢٤- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨م .

٢٥- **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .

٢٦- **حاشية يس على شرح التصريح** ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، د . ت .

٢٧- **الحجة في القراءات السبع** ، ابن خالويه ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الأولى ، د . ت .

٢٨- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبدالقاهر البغدادي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م .

٢٩- **الخصائص** ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد على النجار ، دار الهدى ، بيروت ، د . ت .

٣٠- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، محمد عبدالخالق عضيمة ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢م .

٣١- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .

٣٢- **دروس في التصريف** ، محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتب العصرية ، بيروت ، ١٩٩٠م .

٣٣- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري** ، شرح : د. عمر فاروق الطباع ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٩٣م .

٣٤- **ديوان الحطيئة** ، بشرح أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨١م .

٣٥- **ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم** ، تحقيق : نايف معروف ، دار المسيرة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م.

٣٦- **ديوان ذي الرمة** ، عني بتصحيحه وتنقيحه : كارليل هنري هيس مكارتني ، عالم الكتب ، د . ت .

٣٧- **ديوان الفرزدق** ، تحقيق : كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦م .

٣٨- **روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٥م .

٣٩- **سر صناعة الإعراب** ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حسن هنداوي ، بيروت ، ١٩٨٥ م .

٤٠- **السبعة في القراءات** ، ابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

٤١- **سنن أبي داود** : للإمام سليمان السجستاني ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر . د . ت .

٤٢- **سنن أبي داود** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

٤٣- **سنن الدارمي** ، للإمام عبدالله الدارمي ، دار الفكر .

٤٤- **سنن ابن ماجه** ، للحافظ أبي عبدالله القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، در إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٥- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

٤٦- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ، د . ت .

٤٧- **شرح أبيات سيبويه** ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق : محمد علي سلطاني، دار المأمون ، دمشق ، ١٩٧٩م .

٤٨- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، د . ت .

٤٩- **شرح التصريح التوضيح** ، خالد عبدالله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، د . ت .

٥٠- **شروح التلخيص** : مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ،وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، بهاء الدين السبكي ، دار السعادة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٤٢هـ .

٥١- **شرح جمل الزجاجي** ، ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

٥٢- **شرح جمل الزجاجي** ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : علي محسن عيسى ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦م .

٥٣- **شرح ديوان جرير** ، محمد إسماعيل عبدالله الصاوي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت، د . ت

٥٤- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** ، تحقيق : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .

٥٥- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧م .

٥٦- **شرح شافية ابن الحاجب** ، الرضي الإستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥م .

٥٧- **شرح شواهد المغني** ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تعليق : أحمد ظافر كوجان لجنة التراث العربي ، د . ت .

٥٨- **شرح الكافية في النحو**، رضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت ، د . ت .

٥٩- **شرح كافية ابن الحاجب** ، رضي الدين الإستراباذي ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .

٦٠- **شرح المفصل** ، موفق الدين بن علي بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، د .ت .

٦١- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير** ، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دارالغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٩٠م .

٦٢- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب** ، جمال الدين عثمان بن الحاجب ، تحقيق : جمال عبدالعاطي أحمد ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .

٦٣- **شرح ملحة الإعراب** ، القاسم بن علي الحريري ، تحقيق : أحمد محمد قاسم ، دار التراث ، المدينة المنورة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧م .

٦٤- **الشعر والشعراء** ، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، دار الثقافة ، بيروت ،د . ت .

٦٥- **شعر طيء وأخبارها بالجاهلية والإسلام** ، جمع وتحقيق ودراسة : وفاء فهمي السنديوني ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

٦٦- **صحيح البخاري بحاشية السندي** ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، دار المعرفة بيروت ، د . ت .

٦٧- **ضرائر الشعر** ، ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

٦٨- **الكتاب** ، سيبويه ، عمرو بن عثمان ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

٦٩- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، أبو القاسم جار الله الزمخشري ، منشورات أفتاب ، طهران ، د .ت .

٧٠- **لسان العرب** ، ابن منظور ، تعليق علي شيري ، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢م .

٧١- **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، تحقيق : عوض بن حمد القوزي ، مطبوعات جامعة الملك سعود بالرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٣م .

٧٢- **مجمل اللغة** ، أحمد بن فارس ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦م .

٧٣- **المدارس النحوية** ، شوقي صنف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، د . ت .

٧٤- **معاني الحروف** ، الروماني ، تحقيق : عبد الفتاح شلبي ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثانية، ١٩٨١م .

٧٥- **معاني القرآن** ، أبو زكريا يحيي بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٧٦- **معاني القرآن** ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق : فائز فارس ، دار الأمل ١٩٧٩م .

٧٧- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** ، محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، د . ت .

٧٨- **المغني الجديد في علم الصرف** ، محمد خير الحلواني ، دار الشروق العربي، بيروت ، د . ت.

٧٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .

٨٠- **المفردات** ، الراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت، د. ت.

٨١- **المقتضب في النحو** ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ١٣٩٩هـ .

٨٢- **الممتع في التصريف** ، ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٨٣- **المنصف شرح لكتاب التصريف** لأبي عثمان المازني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٠م .

٨٤- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، محمد الطنطاوي ، تعليق : عبد العظيم الشناوي ، ومحمد عبدالرحمن الكردي ، دار الندوة الجديدة ، د . ت .

٨٥- **النشر في القراءات العشر** ، محمد بن محمد ابن الجزري ، مراجعة علي محمد الصباغ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .

٨٦- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان** ، أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .

٨٧- **النوادر في اللغة** ، أبو زيد الأنصاري ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨١ م .

٨٨- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م .

٨٩- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، جلال الدين السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .

* * *